

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٥١

الجمعة، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيشيكاني	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/21)

تقرير الأمين العام عن الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد

لتحقيق الاستقرار في مالي (S/2023/36)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-02577 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

أولاً، نحن في منتصف دورة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي تم تجديدها في حزيران/يونيه الماضي، مع التركيز على دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والعملية الانتقالية وتحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى في البلد.

ثانياً، تبدأ مالي عاما حاسما على طريق العودة إلى النظام الدستوري، حيث من المقرر إجراء عدة انتخابات في آذار/مارس. وأخيراً، اختتمنا من فورنا الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي طلبه مجلس الأمن، بمقترحات بشأن الطريق قدماً.

وإزاء تلك الخلفية، تكتسب هذه الجلسة أهمية متجددة. فهي ستتيح لنا النظر في التطورات التي حدثت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مع مراعاة الأداء العام للبعثة والمسارات التي يمكن التفكير فيها بعد وجودها في مالي لما يقرب من ١٠ سنوات. وإنني ممتن للفرصة التي أتيت لي للإدلاء ببيان في هذه المرحلة، وأقدر دعم المجلس المستمر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

في إحاطتي السابقة للمجلس (انظر S/PV.9154)، سلطت الضوء على تعقد البيئة الأمنية. ظلت الحالة معقدة في الأشهر الأخيرة، ولا سيما في وسط منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ولا تزال أنشطة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى توجع انعدام الأمن في غاو وميناكا، في حين أن المناطق الشمالية الأخرى تتأثر بشكل خطير بنزوح السكان المتضررين.

وهناك جانبان جديران بتسليط الضوء عليهما في هذا الصدد: أولاً، الاشتباكات بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، كما لوحظ في أماكن مختلفة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، ولا سيما في دائرة أنسونغو، في منطقة غاو، وفي دائرة أندرامبوكاني، في منطقة ميناكا؛ وثانياً، استمرار الهجمات المتعمدة ضد المدنيين من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. ومن بين الأمثلة

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/21)

تقرير الأمين العام عن الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (S/2023/36)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعاللي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيدة أميناتا شيخ ديكو، الفاعلة في المجتمع المدني ورئيسة جمعية حماية الساحل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/21، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، والوثيقة S/2023/36، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (تكلم بالفرنسية): أخطب مجلس الأمن في لحظة محورية في الجهود الجماعية الجارية لتعزيز السلام والأمن الدائمين في مالي. وهناك ثلاثة جوانب جديرة بتسليط الضوء عليها في هذا الصدد.

الأنشطة الأخرى. وفي غاو، نفذت خطط جديدة مع شركائنا الماليين لتعزيز حماية مواقع المشردين على مشارف المدينة. وقد كانت تلك المواقع هدفا لهجمات شنتها عناصر متطرفة، كان آخرها في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ وبداية كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. كما تستمر عملياتنا في مناطق أخرى من مالي، حيث ننتشر فيها.

وفي المستقبل، سترتهن قدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على المساهمة بفعالية أكبر في تحسين الحالة الأمنية دعماً لقوات الدفاع والأمن المالية بعدة عوامل. يتعلق العامل الأول بإتاحة القدرات المطلوبة والاستبدال في الوقت المناسب لأفراد البلدان المساهمة بقوات التي قررت مغادرة البعثة. ومن المشجع أن نشير إلى أنه من المقرر نشر أصول جوية إضافية من الهند وبنغلاديش وباكستان في تمبكتو وغازو وموبتي، على التوالي، خلال الأشهر المقبلة. وعلاوة على ذلك، ستقتل وحدة الطائرات العمودية الباكستانية، التي تتخذ من تمبكتو مقعاً لها، إلى موبتي.

كما نعمل مع السلطات المالية لتوفير الأماكن للسماح بنشر وحدة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع التي وعدت بها الصين منذ فترة طويلة. وتبذل حالياً جهود لاستبدال الوحدات التي تغادر البعثة أو التي تعترض القيام بذلك. ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على أهمية تلك الجهود، لأن عدد القوات المتوقع مغادرتها يمثل ١٧ في المائة من إجمالي قوام القوات المصرح به للبعثة.

ثانياً، يجب علينا تعزيز التنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ولاية البعثة واتفاق بروتوكول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومالي. وهذا أيضاً مصدر قلق أثارته السلطات المالية. والاستخدام الحكيم للموارد والقدرات الموجودة، سواء كانت قدرات مالي أو قدرات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حاسم الأهمية، ولا سيما لحماية المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظنا على اتصالات مع السلطات المالية بشأن تلك المسائل. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير،

الأخرى، أود أن أشير إلى الحصار المفروض على قرية تيسيت، في دائرة أنسونغو، في كانون الأول/ديسمبر، والهجمات التي شنها متطرفون منتسبون إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ضد قرية نتليت، في دائرة أنسونغو أيضاً، في كانون الثاني/يناير. ولوحظت ضغوط مماثلة يمارسها المتطرفون على المدنيين في منطقة ميناكا.

وكتفت قوات الدفاع والأمن المالية جهودها في وسط البلد، مما مكن من حدوث تحسن في بعض المناطق وانخفاض عدد الحوادث الأمنية. ومع ذلك، لا تزال الجماعات المتطرفة قادرة على القيام بعمليات منسقة معقدة، كما يتضح من الهجمات التي تبنتها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في منطقة تينينكو، في منطقة موبتي، وفي دائرة ماسينا، في منطقة سيغو، في ١٠ كانون الثاني/يناير. في عام ٢٠٢٢، شهدت منطقة موبتي أكبر عدد من الحوادث وأعلى نسبة من الإصابات.

ونظراً لاستمرار التحديات الأمنية، لا يزال عدد المشردين داخلياً مرتفعاً، حيث بلغ ما يزيد قليلاً على ٤١٠ ٠٠٠ في كانون الأول/ديسمبر. وفي المجموع، يحتاج ٨,٨ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٧ في المائة مقارنة ببداية عام ٢٠٢٢. ولا يزال مليوناً طفل دون سن ٥ سنوات يعانون من سوء التغذية الحاد. ولا تزال سلامة العاملين في المجال الإنساني مصدر قلق كبير، حيث أثر العديد من الحوادث على العاملين في المجال الإنساني في عام ٢٠٢٢، بما في ذلك، للأسف، مقتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني في مناطق كايس وميناكا وسيغو. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية. وحتى الآن، تم التعهد بنسبة ٣٨ في المائة فقط من مبلغ الـ ٦٨٦ مليون دولار المطلوب بموجب خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢.

وخلال الربع السابق، واصلت البعثة بذل جهود متواصلة لحماية المدنيين على الرغم من البيئة الصعبة التي تعمل فيها البعثة وما تواجه من ثغرات كبيرة في القدرات. وبطبيعة الحال، تم ذلك دعماً لجهود قوات الدفاع والأمن المالية واستكمالها.

وأود أن أسلط الضوء على أن تسيير دوريات نهائية وليلية في ميناكا مستمر بالاشتراك مع قوات الدفاع والأمن المالية، من بين

وفي عام ٢٠٢٢، نظمت البعثة ١٢٢ دورة تدريبية ودورة توعية لما يزيد على ٣ آلاف من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، بمن في ذلك ٥٦٣ امرأة. وإصدار الرئيس الانتقالي لقانون يحدد طرائق التعويض عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تدبير نرحب به، وينبغي الإشادة به. وعلى نفس المنوال، أود أن أشدد على إدانة محكمة الجنايات في باماكو لشخص، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، لشنه هجوم إرهابي نفذ في شباط/فبراير ٢٠١٩ وأدى إلى مقتل ثلاثة من ذوي الخوذ الزرق.

وكشف آخر تقييم لحالة حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن حدوث انخفاض طفيف في العدد الإجمالي لانتهاكات حقوق الإنسان وأن الجماعات الإرهابية هي المرتكب الرئيسي لهذه الانتهاكات. وستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التحقيق في ادعاءات متعلقة بانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، وتحقيقا لهذه الغاية، نعول على التعاون الكامل من جانب السلطات المالية.

وأود أن أعرب عن تقديري للاجتماع الذي عقد بين وزير خارجية مالي ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي أتاح إجراء مناقشة مثمرة بشأن حالة حقوق الإنسان في مالي والتزامات مالي في ذلك الصدد، بما في ذلك من خلال تعزيز جهود التعاون والتآزر القائمة.

(تكلم بالإنكليزية)

لم يتبق لمالي سوى أقل من شهرين على موعد الاستفتاء الدستوري الذي سيكون أول استفتاء في إطار مجموعة من استطلاعات الرأي التي من المتوقع أن تتوج باستعادة النظام الدستوري في آذار/مارس ٢٠٢٤. وتواصل السلطات المالية إظهار التزامها بإجراء الانتخابات في الوقت المحدد، كما يتضح من إنشاء الهياكل المركزية للهيئة المستقلة الجديدة لإدارة الانتخابات، بعد اعتماد قانون انتخابي جديد في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، ووضع مشروع أولي للدستور وتحديث السجل الانتخابي من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، على الرغم من أن الإقبال ظل منخفضا.

أجرت البعثة مناقشة متعمقة مع رئيس أركان الجيش المالي بهدف تعزيز آليات التخطيط والتنسيق المشتركة. وآمل أن تمكنا المتابعة الملموسة والدؤوبة من إحراز تقدم بشأن تلك المسألة المهمة.

وأخيرا، فإن احترام حرية التنقل أفراد البعثة، تمشيا مع اتفاق مركز القوات، أمر بالغ الأهمية. وعلى وجه التحديد، أود أن أشدد على أهمية الرحلات الجوية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بالنسبة لسلامة وأمن الخوذ الزرق لدينا. كما نكتسي أهمية لتنفيذ ولايتنا المتعلقة بحماية المدنيين. وسواصل العمل مع السلطات المالية من خلال الاعتماد على الإجراءات الجديدة المتفق عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ وفي المناقشات اللاحقة - التي عقدت آخرها في ١٨ كانون الثاني/يناير - للتوصل إلى اتفاق دائم بشأن التصريح برحلات الطائرات بدون طيار.

وكما قيل مرات عديدة، يجب أن تشمل مكافحة الإرهاب بالضرورة عنصرا عسكريا وأمنيا. بيد أنه، لكي تتجح هذه العمليات، يجب أن تستند إلى نهج كلي يستهدف التحديات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والتحديات ذات الصلة بالحوكمة، التي تهيئ أرضا خصبة لانتشار التطرف العنيف. إن تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في مناطق وسط مالي، التي اعتمدتها حكومة مالي في آب/أغسطس الماضي، خطوة مهمة في ذلك الصدد. ويجب التركيز على تنفيذها بشكل حاسم. وعززت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من جانبها، تعاونها مع الأمانة الدائمة من خلال الإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي، وتدعم تفعيل لجان الحكم الإقليمية، على النحو المبين في الاستراتيجية. وقمنا إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري بمواءمة أنشطتنا مع الأولويات التي حددتها حكومة مالي.

ويكتسي احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية والتزامات المساءلة في حالات الانتهاكات أهمية قصوى من أجل التصدي بفعالية لآفة الإرهاب والتطرف. وفي ذلك الصدد، واصلت البعثة الحوار مع السلطات المالية كما حافظت على تقديم الدعم التقني ودعم بناء القدرات.

الدولة، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن، بل اتفقت أيضا على إنشاء لجنة مخصصة لحل المسألة المعلقة ذات الصلة بدرجات ورتب كبار ضباط الحركات الموقعة. وتم الاتفاق على اختصاصات اللجنة المخصصة وتعهدت بعثة الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم لإجراءاتها. وعلاوة على ذلك، مُنحت الحركات مقاعد في اللجنة المخصصة التي أنشأها الرئيس الانتقالي لوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور لضمان مراعاة الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام.

ومما يؤسف له أنه خلال الشهرين الماضيين ظهرت تحديات جديدة بسبب عدم الاتفاق على مستوى مشاركة الحكومة في الدورات العادية للجنة رصد الاتفاق والمسائل الأخرى ذات الصلة. وبلغ الأمر ذروته عندما قررت الحركات الموقعة في كانون الأول/ديسمبر تعليق مشاركتها في عملية السلام.

ولم تدخر بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، وسعا لتشجيع الحوار بين الأطراف الموقعة للتغلب على الصعوبات الحالية. وفي كانون الأول/ديسمبر، سافرت إلى الجزائر العاصمة للتباحث مع وزير الخارجية رمضان لعامرة، الذي زار مالي بعد ذلك لإجراء مشاورات مع السلطات المالية. وشهدت الجزائر العاصمة مناقشات للمتابعة، حيث زارها وزير خارجية مالي ووزير المصالحة الوطنية في مالي في منتصف كانون الثاني/يناير. وقبل بضعة أيام، اجتمعت مع وزير المصالحة الوطنية في مالي لتبادل الآراء بشأن سبل المضي قدما. وأُجريت أيضا مشاورات مع الحركات الموقعة.

وأشجع الأطراف على ألا تدخر وسعا للتغلب على الصعوبات الحالية وتحقيق تقدم حاسم في تنفيذ اتفاق السلام. وفي نهاية المطاف، فإن الأطراف تتحمل المسؤولية الرئيسية عن نجاح تلك العملية. وتتيح عملية الانتقال الجارية فرصة فريدة للمضي قدما بالاتفاق - وهي فرصة لا يمكن، ولا ينبغي، تبديدها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالتزام الجزائر الثابت وبدورها في الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأشيد أيضا بالأعضاء الآخرين في الوساطة الدولية على دورهم.

ومع ذلك، لا تزال هناك عدة تحديات. تتعلق على وجه الخصوص بالتفعيل الكامل للهيئة المستقلة الجديدة لإدارة الانتخابات، الأمر الذي يتطلب إنشاء مكاتب محلية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن الانتهاء من عملية استعراض الدستور الجارية.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أنه في كانون الأول/ديسمبر، وبالنظر إلى ردود فعل مختلف أصحاب المصلحة، أنشأ الرئيس الانتقالي لجنة مؤلفة من ٥١ عضوا لوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور وضمان المشاركة الكافية داخل المجتمع المالي. وفي غضون ذلك، أجرت السلطات الانتقالية سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لمناقشة مختلف جوانب الأعمال التحضيرية للاستفتاء الدستوري وغيره من الانتخابات. ويجب تشجيع تلك المبادرات ودعمها، لأن الإدماج وتوافق الآراء أمران حاسمان للنجاح الشامل لعملية الانتقال.

وهناك جانبان آخران سيحددان مسار العملية الانتخابية. الأول توافر الموارد المالية واللوجستية اللازمة. وحتى الآن، لم يتم جمع سوى ٦٠ في المائة من الموارد اللازمة لصندوق الأمم المتحدة المشترك للتبرعات للدعم الانتخابي. وأشجع الشركاء الدوليين على زيادة دعمهم لمالي في ذلك المسعى الحاسم. وتقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من جانبها، بما في ذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتقديم الدعم التقني واللوجستي للعملية الانتخابية. ويجري اتخاذ خطوات لزيادة ذلك الدعم. والجانب الثاني هو تطور الحالة الأمنية، التي تؤثر على جميع مراحل الدورة الانتخابية. وستقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كل دعم ممكن للسلطات المالية في جهودها الرامية إلى تأمين العملية الانتخابية.

وجاءت الإحاطة التي قدمتها أمام المجلس مؤخرا في سياق تجدد الزخم في تنفيذ عملية السلام، في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى لصنع القرار بين الأطراف المالية في آب/أغسطس والجلسة الوزارية اللاحقة للجنة رصد الاتفاق في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. ولم تكتف الأطراف بتأييد اقتراح الحكومة بإدماج ٢٦ ٠٠٠ مقاتل في هياكل

ماليا، أو ما يقرب من ٨٠ ٠٠٠ أسرة، في عداد المشردين داخليا وتشكل النساء نسبة ٥٤ في المائة منهم. ويضاف إلى هذه الأرقام ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ من أبناء مالي اللاجئين في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

إن النساء أول ضحايا هذه الحالة. فهن يعانين بأطفالهن في أثناء فرار أزواجهن أو إثر اختفائهم، حيث يمضين هائمات على وجوههن في الأدغال ولا يعرفن بالضبط إلى أين يذهبن. وهن يتحدين الطقس السيئ وينمن في ملاجئ مؤقتة. وتتعرض النساء لجميع أنواع العنف، بما في ذلك العنف المرتبط بالنزاع. وعلاوة على ذلك، تتعرض النساء اللائي يتمكن من الوصول إلى المدن الكبيرة في شمال ووسط البلد للتحامل وليس لديهن مساعدة أو أمل أو فرصة لأن القدرة على الاستجابة محدودة.

ويتفاقم الوضع بسبب انعدام الأمن الغذائي نتيجة للنزاع وتغير المناخ والانسحاب القسري لبعض الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتي كانت تدعم المشاريع والمبادرات الإنسانية والإنمائية.

لقد كثف جيش مالي عملياته العسكرية لمكافحة الإرهابيين. غير أنه ينبغي إعادة تقييم هذه العمليات العسكرية بانتظام في ضوء النتائج المختلطة التي لوحظت فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولا بد من القول إن وجود شركاء عسكريين روس إلى جانب قواتنا المسلحة المالية، التي تستحق شجاعتها الثناء، بعيد كل البعد عن تسهيل الأمور. فتلك العناصر متورطة في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد وثقت منظمات المجتمع المدني في مالي هذه الانتهاكات، وهي مدرجة في تقارير رسمية، ولا سيما تقارير الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن منظمات أخرى مستقلة وذات مصداقية. وعلاوة على ذلك، وخلال تلك العمليات التي ترمي أيضا إلى استهداف مصادر تمويل الإرهاب، تستهدف هذه العناصر بشكل منهجي ممتلكات السكان المدنيين ومقتنياتهم الثمينة وتصادر مواشي المجتمعات المحلية، التي تمثل إرثا ثقافيا ذا قيمة اقتصادية كبيرة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على أن الحالة في مالي لا تزال تستحق الاهتمام والانخراط المتواصلين، ولا سيما من قبل مجلس الأمن. لقد مضى الآن قرابة ١٠ سنوات على نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وخلال تلك الفترة، أنجزت البعثة الكثير ولكن الأهداف التي حددها المجلس لم تتحقق بالكامل بعد وشهد السياق تغيرات كبيرة. وفي هذا الصدد، يتيح الاستعراض الذي طلبه المجلس الفرصة لمالي وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين لتحديد أفضل السبل للمضي قدما. وبينما ينظر المجلس في توصيات الأمين العام، يجدر بنا أن نضع في اعتبارنا أن تحقيق الاستقرار في مالي أمر بالغ الأهمية ليس للبلد نفسه فحسب، بل أيضا للمنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد واني على إحاطته

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكو.

السيدة ديكو (تكلمت بالفرنسية): إن التكلم أمام مجلس الأمن بصفتي عضوا في المجتمع المدني ليس امتيازاً لشخصي المتواضع فحسب، بل هو أيضا، قبل كل شيء، مسؤولية كبيرة - مسؤولية نقل صوت من لا صوت لهم وصوت بنات وأبناء مالي، بلدي، الذي أفخر به.

لا تزال مالي تواجه تحديات معقدة. فلا يزال تهديد الجماعات الإرهابية قائما، وهو اليوم يؤثر على جميع أنحاء البلد. وتمتد الهجمات على قوات الدفاع والأمن المالية بشكل متزايد إلى جنوب البلد، ولا سيما مناطق سيكاسو وكوليكورو وكوتيا وكايس، وحتى بالقرب من مدينة باماكو. وتستهدف هجمات أخرى، بما في ذلك بعضها بأجهزة متفجرة يدوية الصنع، مركبات النقل العام والقوافل اللوجستية والإنسانية وحتى قوات حفظ السلام.

وتختطف الجماعات الإرهابية والجماعات المماثلة الناس وتعدمهم وتمنع المزارعين من القيام بأنشطتهم وتحرق المحاصيل وتحرم المجتمعات المحلية من سبل عيشهم أو تجبرهم على مغادرة قراهم. ووفقا لبيانات مصفوفة تتبع التشرد في مالي، بات ٣٨٧ ٤١٢

دعم مالي في الإصلاحات التي بدأتها بالفعل وقبل كل شيء استكشاف فرص التنمية المستدامة، لأنه بدون تنمية حقيقية في منطقة الساحل سيظل أبناء مالي يواجهون الإرهاب وانعدام الأمن في حياتهم اليومية. وأدعو سلطات مالي إلى حشد الموارد والبحث عن شراكات بديلة مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من أجل معالجة مسألة المشردين داخليا، الذين تزداد أعدادهم باستمرار نتيجة لانعدام الأمن. كما نأمل في إعادة فتح الفصول الدراسية في المناطق المتضررة. وأدعو أيضا السلطات إلى تعزيز تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة والاستفادة من الموظفين والموارد اللوجستية المتاحة من أجل حماية المدنيين ومكافحة الإرهاب من خلال شراكات منسقة وحقيقية. وأخيرا، أدعو السلطات إلى ضمان حماية أكثر إنصافا لجميع المجتمعات المحلية، والإدانة العلنية لأي استغلال أو وصم على أساس العرق، وتعزيز الحوار مع المجتمعات المحلية المتضررة من أجل تخفيف التوترات والصراعات القائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص القاسم واني والسيدة أميناتا شيخ ديكو على إحاطتهما. وأرحب أيضا بوزير خارجية مالي.

يجب على المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام اللازم للحالة في مالي ومنطقة الساحل. إن تقرير الأمين العام (S/2023/36) عن الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يتيح لنا الفرصة للقيام بذلك. وأود أن أبدأ بالتأكيد على جودة ووضوح استعراضه الاستراتيجي. إن بعثة الأمم المتحدة هي الأداة الرئيسية التي نشرها المجتمع الدولي دعما لمالي. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تنفيذ اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي، وحماية المدنيين ودعم المرحلة الانتقالية. لقد بذلت جهود وتضحيات كبيرة من خلال البعثة: لديها ميزانية سنوية تبلغ ١,٢ بليون دولار، وتم نشر ١٣ ألف من ذوي الخوذ الزرق، لقي ١٨٠ منهم حتفهم في السنوات العشر الماضية.

ولذلك، أدعو سلطات مالي إلى النأي بنفسها عن هذه الأعمال التي يمكن أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإلى اتخاذ تدابير وقائية لردع مرتكبيها، أيا كانوا، وطمأنة الجميع. وفي الوقت نفسه، أدعو السلطات القضائية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمقاضاة مرتكبي تلك الجرائم المزعومين، فضلا عن مرتكبي حوادث العنف الجنسي والعنف المرتبط بالنزاع المشار إليها في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير عن الحالة في مالي (S/2023/21).

لقد أصبح جيش مالي أفضل تجهيزا. وتوخيا للمزيد من الشفافية، ينبغي للسلطات طمأنة شعب مالي بشأن الإنفاق الحالي على المعدات العسكرية الرئيسية لتحديث جيشنا وجعله أكثر احترافية. وينبغي أن تأخذ السلطات في الاعتبار ضرورة التوزيع المتوازن للميزانية الوطنية فيما يتعلق بالقطاعات الأساسية الأخرى، ولا سيما التعليم والصحة.

فيما يتعلق بالعملية السابقة للانتخابات وسياقها، أرحب بالإرادة السياسية للسلطات لاحترام الجدول الزمني للانتخابات. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو إلى احترام الحريات المدنية والحيز الديمقراطي الذي يكفله الدستور بغية تمكين بنات وأبناء مالي من التعبير عن آرائهم بحرية خلال العملية التي نريدها أن تكون شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية.

إن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي تمخض عن عملية الجزائر، لم يحرز تقدما كبيرا، لا سيما وأن مشاركة المرأة ظلت ضئيلة. وعلى الرغم من اعتماد قانون الحصص بنسبة ٣٠ في المائة، الذي يعتبر انتصارا كبيرا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. تريد نساء مالي القيام بدور أكبر في تنفيذ اتفاق السلام، وخاصة من خلال آلياته المختلفة.

وأود أن أشيد بالنتيجة الإيجابية في قضية الجنود الإفغوريين الـ ٤٩ الذين عفا عنهم رئيس الفترة الانتقالية بعد أن حكم عليهم النظام القضائي في مالي. وتلك هي خطوة مشجعة تشكل جزءا من عملية تطبيع علاقاتنا مع البلدان المجاورة وحل النزاعات الثنائية من خلال الدبلوماسية المسؤولة. إنني أحث المجتمع الدولي وجميع الشركاء على

والبلدان المساهمة بقوات، والمانحون. ويجب على مجلس الأمن أن يتناول تلك المناقشة بعقل متفتح. يعتمد مستقبل مالي ومستقبل بعثة الأمم المتحدة على سلطات مالي الانتقالية. وبدون التزامات واضحة وإجراءات ملموسة لن يكون من الممكن إعادة بناء الثقة أو إعادة إقامة شراكة دينامية.

كما يجب علينا إعادة التفكير في نهجنا الجماعي في منطقة الساحل خارج مالي. وبتلك الروح أسهمنا في عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، الذي أنشطته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بولايتيه. وعندما يحين الوقت يجب أن نكون قادرين على الاستجابة على جميع المستويات للمقترحات المطروحة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر الممثل الخاص للقاسم واني على إحاطته التي قدمها لنا اليوم. نحن نقدر العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ظل ظروف بالغة الصعوبة. أشكر السيدة أميناتا ديكو على إسهامها، وأرحب بمشاركة معالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

أولاً، أود أن أتوقف لحظة لأشيد بأسرة بعثة الأمم المتحدة على التضحيات التي تقدمها كل يوم. إننا نقف إجلالاً لإرث حفظة السلام الذين قضوا أثناء أداء واجبهم. ويجب علينا أن نتذكر أيضاً عشرات الآلاف من المدنيين الذين قتلوا وشردوا بسبب التطرف والعنف في الشمال والوسط، والآن أيضاً في جنوب البلاد. ويجب أن نسعى جاهدين للاضطلاع بمسؤوليتنا كمجلس وضمن أن تخرج مالي أكثر مرونة واستقراراً وشمولاً.

إن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة هو خطوة إلى الأمام نرحب بها وستساعد المجلس على تكييف ولاية البعثة مع الاحتياجات على أرض الواقع. ونعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتاحت لنا للتفكير في الخيارات التي حددها الأمين العام في تقريره (S/2023/36)، لأن بقاء الأمور على حالها لم يعد خياراً للبعثة أو للمجلس. وسيكون ذلك الاستعراض، إلى جانب التقرير المقبل للفريق

لكن وكما يذكرنا الأمين العام، في مالي، كما في أي مكان آخر، لا يمكن لعملية حفظ سلام أن تكون فعالة بدون آفاق سياسية ذات مصداقية وتعاون صادق من البلد المضيف. ويلاحظ الأمين العام أن تنفيذ اتفاق الجزائر قد توقف، والقيود المفروضة في الساحة السياسية تبعث على القلق إزاء مواصلة المرحلة الانتقالية، والحالة الأمنية تدهورت بشكل خطير، والعقبات التي تعترض حرية عمل بعثة الأمم المتحدة وولايتها ازدادت بدرجة كبيرة. ويلاحظ الأمين العام أيضاً وجود مرتزقة من مجموعة فاغنر، المعروفة للجميع والمعترف بها من قبل السلطات الروسية، كما يتجلى في أعمال العنف المنتظمة التي تُرتكب ضد المدنيين الماليين وفي عرقلة عمل بعثة الأمم المتحدة. وهذا أمر غير مقبول.

وعلى أساس تلك الملاحظة الواضحة جداً، يستخلص الأمين العام استنتاجات مفيدة للمستقبل. إنه يورد المعايير الضرورية لكي تتمكن بعثة الأمم المتحدة من مواصلة مهمتها. فلا بد من تنفيذ اتفاق الجزائر، الذي يظل الأداة الرئيسية للمصالحة الدائمة. ويجب أن يتم الانتقال السياسي وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجب أن تكون هناك حرية في الحركة والعمل لجميع أفراد البعثة ومواردها. وأخيراً، يجب تنفيذ جميع عناصر ولاية البعثة، بما في ذلك عنصر حقوق الإنسان. ويجب أن تغطي تلك المعايير أيضاً إلى اتخاذ السلطات الانتقالية في مالي إجراءات ملموسة. ومما يزيد من الطابع الملح لذلك، كما سمعنا، هو أن عدة بلدان رئيسية مساهمة بقوات قررت بالفعل الانسحاب من البعثة، والتي تواجه خطر إفراغها تدريجياً من مضمونها، سواء من الخارج بسبب القيود المفروضة عليها أو داخلياً بسبب ضعف بعض قدراتها البالغة الأهمية.

ولذلك ستكون الأشهر القليلة المقبلة حاسمة لمستقبل البعثة. وكما يشير الأمين العام، فإن الوضع الراهن ليس خياراً. جميع الخيارات مطروحة، ويجب أن يناقشها جميع أصحاب المصلحة: الجهات الفاعلة في مالي، والجزائر بوصفها تقود جهود الوساطة الدولية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، والبلدان المجاورة،

الأساسية وتهيئة بيئة لا يمكن أن يزدهر فيها التطرف. ويجب أن يكون ذلك أولوية استراتيجية للبعثة، ويتعين على المجلس أن يتخذ إجراء بوسائل تكمل الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

ثانياً، إن التكلفة البشرية للعنف أمر غير مقبول. فلا يمكننا أن نتجاهل الأزمة الإنسانية المعقدة التي تتفاقم بسبب انعدام الأمن، بما في ذلك من خلال عواقبها البعيدة المدى على النساء والأطفال. إن النسيج الاجتماعي في مالي يتمزق ومستقبلها في خطر. ولا يزال أكثر من ٥٨٧ ٠٠٠ طفل يتضررون من إغلاق ٩٥٠ ١ مدرسة. وإذ نركز على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، ينبغي لنا أن نضمن أننا نولي الأولوية - بالإضافة إلى الاستجابات الأكثر إلحاحاً - للتخطيط المتوسط والطويل الأجل. وهذا بدوره سيمهد الطريق لإعادة بناء مالي على نحو يجعلها أقدر على الصمود وأكثر استدامة.

ثالثاً، لدى النظر في الاستعراض وتشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في المستقبل، نتطلع بشدة إلى المشاركة البناءة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. فينبغي ألا يكون قرار المجلس مجرد القاسم المشترك الأدنى لموافقنا كل على حدة، بل ينبغي أن يكون دفعة كبيرة موجهة نحو تحقيق النتائج دعماً لشعب مالي. ولتحقيق ذلك، يجب إعطاء المشاركة مع أصحاب المصلحة الأفارقة دوراً مركزياً في التصدي للتحديات التي تواجه مالي والمنطقة.

وختاماً، ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة دعم جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار والسلام وتخفيف معاناة الشعب المالي. ويجب علينا أن نظل منخرطين، كمجلس، وأن نعطي الأولوية لاستقراره وازدهاره.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الممثل الخاص واني والسيدة ديكو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أن أبدأ بالإعراب عن أعظم تعازي لنيجيريا وتشاد، اللتين فقدتا معا ستة من حفظة السلام العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ آخر مرة

الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل والمبادرات الإقليمية الأخرى، مفيداً في الوقت الذي ينظر فيه المجلس في مستقبل البعثة ويواصل دعمه لشعب مالي.

بعد أكثر من عقد من انخراط الأمم المتحدة في مالي لا تزال الحالة تبعث على القلق. وبينما لا يوجد حل سهل للتحديات التي تواجه البلد فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يفشل ولا يجب أن يفشل. لقد وضع اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥ إطاراً للسلام في مالي، ومن الضروري البناء على هذا الأساس. إننا نشجع جميع الأطراف على أن تظل حازمة وملتزمة بتنفيذها. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي إيلاء الاهتمام لضمان إحراز تقدم في العمليات الانتخابية والدستورية. إننا نعرب عن تقديرنا لدور الجزائر البناء في هذا الصدد.

إن الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة وإفساح المجال للحوار في مجلس الأمن، وفي المنطقة وفي مالي، أمر بالغ الأهمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، ننوه بالخطوات الإيجابية المتخذة نحو الانخراط الإقليمي، بما في ذلك عودة أفراد القوات الإيفوارية. وستكون علاقات حسن الجوار حاسمة للتغلب على التحديات المترابطة في مالي والمنطقة. فلا تزال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة شركاء رئيسيين في دعم الجهود الوطنية لبناء الدولة. وفي ضوء التحديات المعقدة التي لا تزال مالي تواجهها، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، مع استمرار انتشار التطرف، هناك حاجة إلى التصدي الشامل له. ففي مالي، يستغل المتطرفون نقاط الضعف القائمة في المجتمعات المحلية ويشوهون الدين لجذب التطرف وتجديد الأتباع. وترتبط تلك التحديات السياسية والاجتماعية ارتباطاً لا ينفصم بالحالة الأمنية المتدهورة ويجب التصدي لها وفقاً لذلك. ولكي تكون عمليات مكافحة الإرهاب فعالة، لا بد لها من أن تعمل جنباً إلى جنب مع بسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية. فالوجود المتزايد لسلطات الدولة في شمال ووسط مالي يمكن، على سبيل المثال، أن يساهم في تنفيذ السياسات التي ستساعد على حماية السكان وتلبية احتياجاتهم

لاتفاق مركز القوات، أن يجبر المجلس على إعادة النظر بشكل جدي في دعمه لها بشكلها الحالي. إنهم يمنعون المجتمع الدولي من رؤية النطاق الكامل لانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي يرد أنها ترتكب من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة والقوات المسلحة المالية بالشاركة مع قوات مجموعة فاغنر التي يدعمها الكرملين. ونحث الحكومة الانتقالية بقوة على التعاون مع جميع أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها البعثة، ولا سيما طلبات الوصول إلى مواقع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، وعلى أن تقدم الأمم المتحدة تقريراً بشفافية كاملة عن التجاوزات والانتهاكات المزعومة. إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ليسا برنامجاً سياسياً تمتلكه دولة عضو واحدة أو بضعة دول من الدول الأعضاء، بل هما مهمة ذات أولوية أذن المجلس للبعثة بالاضطلاع بها منذ إنشائها.

وقد رحبت الولايات المتحدة باعتراف الأمم المتحدة بوجود مجموعة فاغنر التي يدعمها الكرملين بإشارة صريحة في الاستعراض الاستراتيجي الداخلي. ونأمل أن تكون تقارير الأمم المتحدة عن مالي في المستقبل صريحة بذات القدر بشأن التهديد الذي تشكله قوات مجموعة فاغنر على المدنيين الماليين. وكما أوضحنا الأسبوع الماضي، فإن مجموعة فاغنر منظمة إجرامية ترتكب فظائع وانتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع في مالي وأماكن أخرى. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تقديم تحليل أمين وشفاف للدور المزعزع للاستقرار الذي تضطلع به هذه المنظمات الإجرامية في الأماكن التي تعمل فيها بعثات الأمم المتحدة الميدانية.

وتظل التقارير التي تقدمها أفرقة الخبراء مصدراً رئيسياً للمعلومات عن الحالة في مالي. ونود أن نكرر الدعوة الواردة في القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، بشأن الجزاءات القائمة المفروضة على مالي، إلى جميع الدول الأعضاء لتيسير عمل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، بما في ذلك إصدار التأشيرات في الوقت المناسب.

وبالانتقال إلى الحالة السياسية، نشيد بالتقدم الذي أحرزته السلطات الانتقالية بشأن الإصلاح الانتخابي. ودعم البعثة لذلك الجهد

اجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة البعثة (انظر S/PV.9200). إننا نجل التضحيات التي قدمها الرجال والنساء الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم من أجل شعب مالي وآفاق السلام. ونردد قلق الأمين العام البالغ إزاء الارتفاع الاستثنائي في مستوى العنف وتواتره في مالي وندين الهجمات المروعة التي تشنها الجماعات الإرهابية على المدنيين وقوات الأمن المالية وأفراد البعثة. ويساورنا قلق بالغ إزاء الأثر الخطير للنزاع على سلامة النساء والفتيات في مالي وسبل عيشهن.

وإذ يبعث فينا الأمل أن نسمع عن الطرق العديدة التي تواصل بها البعثة تنفيذ ولايتها، يساورنا قلق بالغ إزاء القيود السياسية والتشغيلية والمتعلقة بالقدرات الكبيرة التي تحد من نجاح البعثة. ويتضح من الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص واني وتقرير الأمين العام عن الاستعراض الداخلي للبعثة (S/2023/36) أنها تمر بمنعطف حرج. ومما يؤسف له أن بيئة عملها المتقلبة للغاية أصبحت أكثر خطورة بسبب القيود التي تواصل الحكومة الانتقالية فرضها على البعثة والتي تعرض حفظة السلام - والمدنيين الذين يسعون إلى حمايتهم - للخطر من غير داع. إن إشارة الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/21) إلى أن السلطات المالية رفضت أو لم ترد على ٢٣٧ طلباً لرحلات البعثة أمر غير مقبول على الإطلاق. فذلك يعني أن الحكومة الانتقالية منعت البعثة في ٢٣٧ مناسبة منفصلة من ردع الهجمات أو الرد عليها والتحقيق في التجاوزات والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان وضمن سلامة القوافل المتنقلة. ومما يزيد الطين بلة أن هذه القيود تحدث عادة حيث تمس الحاجة إلى الحماية. وليس من قبيل المبالغة القول بأن تلك العراقيل المستمرة أصبحت مسألة وجودية للبعثة وأزمة إلى حد ما بالنسبة للمجلس.

ومرة أخرى، نطالب الحكومة الانتقالية برفع جميع القيود المفروضة على البعثة والسماح لجميع أفراد البعثة بالعمل بحرية وأمان للوفاء بولايتها. وكما يذكر الاستعراض الداخلي، فإن نجاح البعثة سيتوقف على الدعم والتعاون اللذين تتلقاهما من الحكومة الانتقالية. فلا بد لاستمرار عرقلة ولاية البعثة، بالإضافة إلى الانتهاكات الصارخة

المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي يجري استعراضه حالياً. ونشكر الممثل الخاص للأمن العام القاسم واني على إحاطته الثاقبة، فضلاً عن مشاركته الدؤوبة في المساعدة على إيجاد حلول دائمة للحالة في مالي. وكذلك نشكر السيدة أميناتا شيخ ديكو على وجهة نظرها ونرحب بحضور وزير خارجية مالي، معالي السيد عبد الله ديوب، في هذه الجلسة.

تقدر المجموعة الإسهام الإيجابي للبعثة في استقرار مالي، وإذ نحتفل هذا العام بوجودها لعقد من الزمن، فإننا نحث على تقديم الدعم لتعزيز المكاسب التي تحققت في مساعدة شعب مالي الشقيق على التصدي للتحديات التي لا تعد ولا تحصى التي تواجه بلده. إننا نتفهم شواغل مالي المستمرة فيما يتعلق بالحالة الأمنية هناك، ونعتقد أن تنفيذ ولاية البعثة، الذي يظل مهماً - بدعم مجلس الأمن وتعاون السلطات المالية - سيساعد الشعب المالي على تحقيق تطلعاته إلى أمة تتمتع بالسلام والاستقرار والوحدة. في ذلك الصدد، سنعمل عن كثب مع الأمين العام وأعضاء المجلس الآخرين بهدف إيجاد أفضل تشكيلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بعد الاستعراض الحالي. ونتطلع إلى الدراسة المشتركة للقدرات العسكرية والشرطية التي ستجريها إدارة عمليات السلام خلال هذا الربع السنوي.

وإذ نشيد بالمكاسب التي تحققت على المسار السياسي، فإن سعيًا لتحقيق سلام دائم لشعب مالي ينبغي أن يستمر بالنظر إلى التحديات السياسية المعقدة وتزايد انعدام الأمن واستمرار تدهور الحالة الإنسانية في البلد.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية لا تزال استعادة النظام الدستوري عاملاً تمكينياً حاسماً لتحقيق السلام في مالي. ونرحب في ذلك الصدد، بتقديم مشروع الدستور واعتماد القانون الانتخابي اللذين يشكلان جزءاً من الإصلاحات الواسعة المطلوبة للمضي قدماً في الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق الجزائر للسلام. ولكننا نشجع على تعزيز التواصل بين أصحاب المصلحة الذين أعربوا عن بعض الشواغل بشأن الإصلاحات

أمر لا غنى عنه ويبين أن البعثة تظل حيوية للتغلب على التحديات المعقدة العديدة المتعلقة ببناء القدرات الانتخابية والتوعية والتسجيل والتعبئة والأمن في جميع أنحاء أراضي مالي الشاسعة. وتواصل الولايات المتحدة تقديم دعمها وتشجيعها الكاملين للبعثة وللذين يسعون إلى استعادة الديمقراطية والحكم المدني والنظام الدستوري داخل الحكومة الانتقالية.

وبعد الترحيب باستئناف عمل لجنة رصد اتفاقات الجزائر في الخريف الماضي (انظر S/PV.9154)، شعرنا بإحباط عميق لرؤية ذلك التقدم يتبدد في الأشهر الأخيرة. وقد أدى عدم رغبة الحكومة الانتقالية في المشاركة على المستويات المناسبة إلى انقسام عملية الوساطة، حيث تعين على الجماعات المسلحة الموقعة أن تتفاوض مع فريق الوساطة الدولي من دون مشاركة السلطات الانتقالية. والتعليق الأخير لمشاركة الجماعات المسلحة الموقعة في لجنة الرصد أمر يدعو إلى القلق الشديد. ونعرب عن دعمنا الكامل للبعثة والممثل الخاص واني والحكومة الجزائرية في جهودهم الرامية إلى تنشيط عملية الوساطة. وندعو السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة الموقعة والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة إلى إظهار إرادة سياسية متجددة باتخاذ خطوات فورية لاستئناف أنشطة لجنة الرصد.

وفي الختام، أود أن أردد مرة أخرى ما قاله الأمين العام إنه بالنظر إلى السياق الحالي في مالي، فإن العمل كالمعتاد ليس خياراً. وإذ يتعين على المجلس أن يصوت في نهاية المطاف على ولاية البعثة، فإن مستقبل البعثة يقع كذلك في أيدي السلطات المالية والأطراف في اتفاقي الجزائر والجهات الفاعلة في المنطقة، التي سنراقب أعمالها عن كثب في الأشهر المقبلة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وموزامبيق وبليدي، غانا (A3).

إننا نرحب بالتقرير الفصلي للأمن العام عن مالي (S/2023/21) وكذلك بتقريره عن الاستعراض الداخلي (S/2023/36) لبعثة الأمم

أفراد البعثة وتقلل من تأثيرها في الميدان. لذلك نأمل أن يتمكن المجلس من الاتفاق على توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن الاستعراض الداخلي لاعتماد استراتيجيات اتصال مبتكرة لتعزيز دور البعثة في التصدي للحالة الأمنية المعقدة.

وإلى جانب وجود البعثة نشدد على الدور المفيد الذي تؤديه الآليات الإقليمية في المساعدة على ضمان الأمن الإقليمي، بما في ذلك القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومبادرة أكرا وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. وبينما نلاحظ زيادة القدرات الأمنية لمالي، فإننا نشجع الجهود الإقليمية المشتركة لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب المطلوبة إلى أن يحين الوقت الذي يتمكن فيه أفراد الأمن الماليون من تولي المسؤولية الكاملة عن الحالة الأمنية في بلدهم.

ويحدونا الأمل في أن يستفيد التقرير المستقل القادم للفريق الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة السيد محمدو إيسوفو، الرئيس السابق للنيجر، من أفضل عناصر المبادرات الإقليمية في اقتراح استجابة فعالة للتحديات الأمنية لمنطقة الساحل. ونشدد على موقفنا فيما يتعلق بتوفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لتلك الآليات الإقليمية التي تعمل أساساً بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ونحث على اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة الآثار غير المباشرة للأزمة العالقة في ليبيا على منطقة الساحل، وفي إدارة التهديد الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على استقرار مالي.

إن مما يبعث على القلق الشديد أيضاً تدهور الحالة الإنسانية الناجم عن تفاقم انعدام الأمن بالإضافة إلى عوامل أخرى، بما في ذلك تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وسوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا. إن تلك العوامل التي تزيد من تفاقم الحالة، بما فيها خطر تغير المناخ لا تؤثر على البيئة فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تصعيد النزاع في البلد وفي المنطقة بأسرها.

الجارية لكفالة تحقيق شمول العملية وملكيته الوطنية. ونحث على دعم عمل اللجنة المنشأة لرصد الجدول الزمني لتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية بغية المساعدة في تحقيق ذلك الهدف. وندعو جميع الموقعين على اتفاق السلام إلى مواصلة المشاركة في تنفيذه، بما في ذلك بواسطة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشدد أيضاً على أهمية التمويل الكافي لنجاح هذه العمليات بوصفها جزءاً من تهيئة الظروف المؤاتية لاستعادة السلام والأمن في مالي والمنطقة. ونؤكد من جديد دعمنا للقرارات التي اتخذتها هيئة رؤساء حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دورتيها العاديتين الحادية والستين والثانية والستين، ونشجع الدعم الدولي، عند الاقتضاء، للعمليات الوطنية في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات في آذار/مارس ٢٠٢٤. ونرحب بتحسين العلاقات بين مالي وجيرانها ونقدر الجهود الدبلوماسية التي أدت إلى إطلاق سراح الـ ٤٦ من الجنود الإيفواريين. كما يحدونا الأمل في أن يساعد تحسين التضامن الإقليمي في تنسيق الترتيبات الأمنية بما يحقق مصلحة مالي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات الإرهابية على أهداف عسكرية ومدنية، بما في ذلك باستخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وندين بشدة جميع تلك الهجمات ونعرب عن تعازينا وتعاطفنا مع جميع أسر ضحايا الإرهاب في المنطقة.

كما يساورنا القلق إزاء محدودية وجود الدولة في وسط مالي وشمالها وأثر ذلك على ضمان أمن السكان المدنيين الذين أصبحوا رهناً لأنشطة الجماعات الإرهابية. ونشيد بالدور الهام الذي تضطلع به البعثة للحفاظ على وجودها في المناطق التي إما أن ينعدم فيها وجود الدولة أو يكون ضئيلاً جداً، ونلاحظ الأثر الذي يحدثه انسحاب الشركاء الدوليين في مكافحة الإرهاب وأصولهم على قدرة البعثة على تمديد نطاق مواردها إلى مواقع أبعد.

ونشجع السلطات المالية على العمل مع البعثة للتصدي بشكل عاجل لمسألة التضليل ونشر المعلومات المضللة التي تهدد سلامة

إن رسالتنا اليوم تعبير عن احترام وتعاون وتفاعل متبادل لضمان مواصلة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تنفيذ ولايتها بفعالية. وينبغي أن تظل أهمية تمكين البعثة من تنفيذ واجباتها من صميم جهودنا. إن من شأن أي قيود خارجية على تنقلها وعملياتها أن تعرض أفرادها العسكريين والمدنيين لمخاطر تهدد حياتهم. ونأمل أن تكون الطرائق الجديدة لطلبات الرحلات المتفق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خطوة أولى نحو إزالة أي قيود مفروضة على البعثة.

يوفر تقرير الأمين العام (S/2023/36) عن الاستعراض الداخلي للبعثة نقطة انطلاق متينة وشاملة للتفكير النقدي في مستقبل البعثة ويجب النظر فيه جيدا في هذا المنعطف الحرج للبلد. كما تشكل البيئة الحالية في مالي تحديا خاصا لحفظه السلام. وفي ذلك الصدد، نعرب عن عميق امتناننا لخدمتهم في المنطقة وندين بشدة الهجمات الأخيرة التي استهدفتهم. ويظل ضمان أقصى درجات سلامة وأمن موظفي البعثة عند تنفيذ ولايتهم أمرا بالغ الأهمية. ونود أيضا أن نشيد بالبعثة على جهودها في تهيئة بيئة أكثر شمولاً لحفظه السلام من الشرطيات من خلال صندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام.

ولا يزال التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الناتج عن عملية الجزائر، أمرا حيويا. ولكن يؤسفنا أن نلاحظ أنه لم يحرز تقدم في تنفيذه. عليه ندعو جميع الأطراف إلى التركيز على تعزيز الحوار واتخاذ خطوات عملية، بدعم من الشعب المالي، على أمل استعادة ثقتهم. ونتطلع إلى الجهود الرامية لإعادة ضبط عملية السلام من خلال عمل لجنة متابعة الاتفاق وندعو إلى إجراء حوار شامل.

ويشجع مالطة تقديم مشروع الدستور. ويجب أن يظل توافق الآراء هو القوة الدافعة وراء عملية صياغته واعتماده.

وننوه بتفعيل الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات بوصفها خطوة إيجابية ونرحب بتعيين نساء في المجلس الوطني الانتقالي. إن مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع السلطات المحلية

كما أن إغلاق أكثر من ١٠٠٠ مدرسة وتزايد عدد حوادث الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات، من بين انتهاكات أخرى، تبعث على الأسف وتقوض حقوق الإنسان الأساسية للضحايا. وندعو السلطات المالية إلى مواصلة جهودها في التصدي الحازم لانتهاكات حقوق مواطنيها، بما في ذلك بالتحقيق السريع مع الجناة ومحاكمتهم. كما نكرر دعوة الأمين العام إلى زيادة الدعم التمويلي من الشركاء المانحين والمجتمع الدولي للمساعدة في تلبية احتياجات أكثر من ٥,٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ومن المهم أيضا إعطاء الأولوية للجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد والتي لا يمكن فصلها عن الأوضاع الإقليمية. كما تشمل معالجة عدم الاستقرار زيادة الاستثمار في المرأة والشباب وتعزيز مشاركتهم في عمليات الحوكمة فضلا عن توفير فرص عمل لتمكينهم من المساهمة بشكل هادف في تنمية البلد. ونشدد أيضا على الدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام، بما في ذلك مشاركتها في تدخلات السلام والتنمية المتصلة بالمناخ، فضلا عن تعزيز الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات.

في الختام، نؤكد مجددا تضامننا مع شعب مالي ونجدد احترامنا لسلامته الإقليمية وسيادته. ونرى أنه ليس مفيدا اتباع نهج العمل كالمعتاد لاستعادة السلام الدائم في مالي. فالمطلوب اتباع نهج متعدد الأبعاد وأصحاب المصلحة وتتوفر له إرادة سياسية قوية بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات المضيفة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء المانحون. ويتعين علينا الآن جميعا أكثر من أي وقت مضى الوفاء بالتزامنا بتقديم المساعدة في استعادة السلام الدائم لشعب مالي.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص القاسم واني على إحاطته الشاملة، وإلى السيدة أميناتا شيخ ديكو على آرائهما المحددة التي أعربا عنها. كما أنه بحضور وزير خارجية مالي.

أعرب عن تعازي مالطة لنيجيريا وتشاد على خسائرهما في الأرواح وأشكر جميع حفظه السلام على خدمتهم.

وتكرر مألظة التأكيد على دعمها المستمر للعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص والبعثة. ويعتمد سبيل المضي قدماً حقاً على طريق ترتكز على الثقة والاحترام المتبادلين بين جميع الجهات المعنية.

السيدة دوتلاري (البنانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته اليوم، وأن أشيد بالعمل الهام الذي يقوم به الأفراد وحفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة. كما أعرب عن شكري للسيدة ديكو على تقييمها الصريح وأرحب بالوزير ديوب في هذه الجلسة.

لقد واجه الوضع السياسي والأمني في مالي تحديات ونكسات كبيرة. وقد تعمقت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وزادت الاحتياجات الإنسانية، وتقلص الحيز المدني، واستمر عدد النازحين داخلياً في الازدياد، وكانت النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً.

ونرحب بإفراج السلطات المالية عن الجنديين الإيفواريين وبالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة وغيروها من الجهات الفاعلة. وكما ذكرت ممثلة المجتمع المدني، فإن تلك الجهود هامة جداً عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الإقليمية.

إن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والتسيق مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أمران أساسيان في تلك العملية. وفي ذلك السياق، يجب أن يكون تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات، ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أولوية لتيسير الانتقال الديمقراطي. ونحث السلطات المالية على تركيز جهودها على النهوض بالمسائل التشريعية المتعلقة والعملية الدستورية، بما في ذلك إنشاء هيئة إدارة تشريعية واحدة. ونرحب بدعم البعثة لهذه العملية.

إن خطر المتطرفين والإرهابيين العنيفين المتزايد يندر بالخطر. ويساورنا القلق من أن الهيكل الأمني المتغير في مالي، إذا لم يعالج على النحو السليم، ينطوي على إمكانية خلق فراغات أمنية، يمكن أن

وسلطات الدولة والحوارات المحلية والعملية الانتخابية لا تزال ذات أهمية محورية.

ونشجع السلطات المالية بقوة على مواصلة مباحثاتها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع الاتحاد الأفريقي للوفاء بالموعد النهائي للمرحلة الانتقالية في آذار/مارس ٢٠٢٤.

يحتاج واحد من كل خمسة أشخاص تقريباً في مالي في الوقت الحالي إلى شكل أو أكثر من أشكال المساعدة نتيجة للنزاع وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتغير المناخ وانعدام الأمن المتعدد الأوجه. ويبرز انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات بوصفه تهديداً رئيسياً في منطقة متأثرة بشدة أصلاً بالقضايا المتعلقة بالمناخ، مثل تراجع هطول الأمطار والتصحر. وستؤدي العواقب الإنسانية لكل من النزاع وتغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، حيث سيؤدي العنف والمزيد من فقدان سبل العيش إلى تفاقم دورة النزوح القسري والحرمان. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى احترام وصول المساعدات الإنسانية إلى مالي وتسهيل حدوث ذلك بسرعة وأمان ودون عوائق. وقد بات من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلى من هم في أمس الحاجة للعون عندما يكونون في أمس الحاجة إلى ذلك.

إن انتشار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين التي ترتكبها جماعات مسلحة وشركات عسكرية خاصة، مثل مجموعة فاغنر، تثير قلقاً بالغاً. ومما يبعث على الأسى حدوث العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع ضد النساء والفتيات والعدد المفزع من الحوادث الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

وتدين مألظة بشدة جميع الانتهاكات والتجاوزات الواقعة على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال الشنيعة فوراً، ونرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة لقطاع العدالة في تصديده للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وندعو السلطات المالية إلى ضمان المساءلة وتوفير بيئة آمنة يمكن فيها حماية سكانها.

وأضـم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا في أعقاب وفاة اثنين من حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في كانون الأول/ديسمبر. ونحيي تقاني جميع الأفراد وندين أي هجمات على حفظة السلام.

وأود أن أبدأ بالتأكيد على أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم شعب مالي، كما نفعل من خلال المعونة الإنسانية والهادفة إلى تحقيق الاستقرار والتنمية وكما فعلنا من خلال مساهماتنا في البعثة. يستحق شعب مالي دعم المجتمع الدولي للتصدي للتحديات التي واجهها في السنوات الأخيرة. وفي ذلك السياق، نرحب بنشر تقرير الأمين العام (S/2023/36) عن استعراض بعثة الأمم المتحدة، ونشكر الأمانة العامة والبعثة على كل ما بذلته من جهود. ولدي ثلاث نقاط أود أن أدلي بها بشأن التقرير:

أولاً، نتفق مع الأمين العام، ومع غيره ممن قالوا ذلك اليوم، على أن العمل كالمعتاد لم يعد خياراً. ولا يمكن للبعثة أن تستمر بصيغتها الحالية، مع وجود قيود تعوق عملياتها ودون التعاون الكامل من جانب الحكومة المضيفة. إن سلامة وأمن حفظة السلام على المحك، وكذلك سمعة الأمم المتحدة إذا لم تتمكن من تنفيذ ولايتها بفعالية والتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان.

ثانياً، نوافق على أن الوفاء بالمعايير الأربعة المحددة في الاستعراض أمر أساسي لاستمرار قدرة البعثة على البقاء. إننا في حاجة إلى أن نرى تقدماً ملموساً بشأن الانتقال السياسي والتزاماً متجدداً وحواراً بشأن اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك المضي قدماً بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحث السلطات المالية على التقيد باتفاق وضع القوات، مع ضمان حرية الحركة لحفظة السلام. ونتوقع أن نرى إمكانية أكبر للبعثة لتحقيق في ادعاءات حقوق الإنسان.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى إعادة تقييم الدعم الذي تقدمه البعثة لقوات الدفاع والأمن المالية. وكما أبرز الأمين العام، فقد شابت عدداً من

تزعزع استقرار البلد والمنطقة. وفي ذلك الصدد، نخشى أن يشكل وجود مجموعة فاغنر تهديداً كبيراً لسلامة حفظة السلام والمدنيين. وكما أبرز الأمين العام، وثقت البعثة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خلال العمليات العسكرية بمشاركة أفراد أمن أجنبى ينتمون إلى مجموعة فاغنر. إننا ندين تلك الأعمال ونحث السلطات المالية على إعادة تقييم شراكتها ونشر نتائج التحقيقات الجارية.

وعلاوة على ذلك، نأسف لقرار الحركات الموقّعة تعليق مشاركتها في لجنة متابعة الاتفاق ونشدد على أهمية اتفاق السلام في استقرار الحالة. وندعو إلى تعزيز المشاركة والتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ الاتفاق وتحقيق سلام طويل الأمد في مالي.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء القيود المستمرة التي لا تزال البعثة تواجهها، بما في ذلك بشأن التحركات البرية والجوية ورفض طلبات الطيران، لا سيما في المناطق التي تجري فيها عمليات مكافحة الإرهاب. وينص الاستعراض بوضوح على أن البعثة لا يمكنها الاستمرار مع هذا الوضع الراهن. ويجب على السلطات المالية العمل مع البعثة والسماح لها بأداء أعمالها بأمان وحرية ودون عوائق، على النحو المنصوص عليه في ولايتها، بما في ذلك في رصدها لحالة حقوق الإنسان.

وترحب ألبانيا بالاستعراض الداخلي المفصل للبعثة الذي أجراه الأمين العام والذي نعتبره أساساً جيداً لبدء مناقشاتنا بشأن مستقبل البعثة. ونشيد بعمل الأمم المتحدة في إعداد الاستعراض، بالتشاور مع السلطات المالية، كما ذكر الممثل الخاص، وهو أمر أساسي بالنظر إلى أهمية وجود البعثة والحاجة إلى تعزيزها من أجل تنفيذ ولايتها على نحو أفضل.

وفي الختام، نتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة المعنيين في الأشهر المقبلة لضمان أفضل مسار عمل لبعثة الأمم المتحدة ولشعب مالي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر

الممثل الخاص واني على إحاطته.

نلاحظ بقلق استمرار الحوادث التي تنطوي على احتجاجات السكان المحليين ضد البعثة والأعمال التي تسعى إلى منع حفظة السلام من أداء واجباتهم الأساسية. وإذ نأخذ في الاعتبار أن هذه الأحداث تنتج أساساً عن المعلومات المضللة، فإننا نغتتم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة تطوير عنصر الاتصالات الاستراتيجية في البعثة. ونعول على أعضاء المجلس الآخرين في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف بصورة جماعية عند استعراض ولاية البعثة ومهامها. ولا بد أن تظل سلامة وأمن حفظة السلام أولوية عليا.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالتسوية النهائية التي تم التوصل إليها بين مالي وكوت ديفوار بشأن تحرير القوات الإيفوارية التي ظلت محتجزة في الأراضي المالية لعدة أشهر. ونأمل أن تعالج السلطات الانتقالية، في المستقبل، مسألة تناوب الوحدات بسرعة أكبر وبطريقة أكثر توافقاً مع هدفنا المشترك المتمثل في جعل عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أكثر أماناً وفعالية.

وفي ضوء حجم التهديدات في المجال الأمني والمساهمة الرئيسية التي يمكن أن يوفرها هذا التعاون للقوات المسلحة المالية، فإننا لا نشجع على إدخال تحسينات على التعاون مع البعثة فحسب، بل نحث أيضاً على إيلاء مزيد من النظر لإعادة التنسيق أو تعزيزه مع مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل. وغالباً ما تتطلب المشاكل العابرة للحدود استجابات إقليمية. ونعتقد أن التعاون الإقليمي قد يفيد مالي أيضاً على الصعيد السياسي. وفي ذلك الصدد، تؤيد البرازيل تأييداً تاماً قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي اتخذ في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في الشهر الماضي، بمواصلة الحوار مع السلطات المالية بشأن التعاون بغية وضع وتنفيذ خطة انتقالية تقضي إلى استعادة النظام الدستوري.

وتؤيد البرازيل أيضاً تدابير بناء الثقة فيما بين القوى السياسية في مالي. فالعودة إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية، بما في ذلك صياغة دستور جديد، مسعى جماعي يجب أن يشمل النساء والشباب والأقليات

العمليات العسكرية ادعاءاتٌ بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكما قال آخرون، يؤكد التقرير أيضاً وجود مجموعة فاغنر المدعومة من الكرمليين في مالي. وفي ذلك السياق، نحتاج إلى إلقاء نظرة فاحصة على العلاقة بين البعثة والقوات المالية. وينبغي للمجلس أن يستخدم هذا الاستعراض لتقييم التحديات وضمان تكيف البعثة حسب الحاجة لكي تظل فعالة في ظل واقع متغير. وهناك فرصة محدودة حتى موعد التجديد المقبل لولاية البعثة. وإحراز التقدم في ضوء المعايير التي وضعها الأمين العام أمر أساسي إذا أردنا تمكين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من المساهمة على نحو مجد في بناء السلام والاستقرار اللذين يستحقهما الشعب المالي.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد واني، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته المفصلة والشاملة. وترحب البرازيل بمعالي السيد ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، في هذه الجلسة. وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني. تلقينا بالغ الحزن نبأ الهجمات الإرهابية على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تمبكتو في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ونأسف لمقتل اثنين من حفظة السلام من نيجيريا ونقدم خالص تعازينا وتضامننا مع حكومة البلد وأسر الضحايا والبعثة.

وتكرر البرازيل إدانتها الحازمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فلا يوجد مبرر لتلك الأعمال. ونؤيد الجهود التي تبذلها القوات المسلحة المالية لمكافحة الإرهاب، الذي لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً لاستعادة سلطة الدولة في وسط مالي وشمالها. وبينما تظل البعثة ملتزمة بمساعدة السلطات المالية في تلك المهمة الحاسمة، فإن من واجبنا في المجلس أن نسعى إلى تهيئة ظروف أكثر أماناً لحفظة السلام والأفراد المدنيين على السواء وهم يؤدون مهامهم. وفي ذلك الصدد،

للتغلب على تلك التحديات. وندين القيود المفروضة على تحركات البعثة برا وجوا. وتعوق تلك القيود جمع المعلومات الاستخبارية، مما يهدد سلامة قوافل البعثة ويقوض حماية المدنيين. ونحث السلطات المالية على دعم حرية حركة البعثة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، وفقا لاتفاق مركز القوات. وندين الهجمات الإرهابية التي أودت بحياة المئات وشردت مئات الأشخاص في المناطق الشمالية. ويساورنا القلق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، الذي يؤجج العنف المسلح. ولذلك، نشجع على مواصلة تطوير استراتيجية لإدارة الحدود وتحقيق أمنها.

ونشجع العمل على الحيولة دون تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف في السجون، وتعزيز الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والعمل الذي تضطلع به وزارة العدل وحقوق الإنسان لتنفيذ السياسات الجنائية الوطنية واستراتيجية الملاحقة القضائية بشأن الجرائم المتصلة بالإرهاب والجرائم الدولية، التي وضعت بدعم البعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ونقدر عمل البعثة وجهودها في مجال الانتقال السياسي، مع أدوات بناء الثقة وتيسير الحوار والوساطة، بما في ذلك تعزيز التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء قرار بعض الحركات تعليق مشاركتها في عملية تنفيذ الاتفاق، ونؤيد دعوة الأمين العام للأطراف من أجل التعاون البناء مع بعضها البعض ومع فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، وذلك لدفع عملية السلام قدما.

إن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية وذات المغزى في الآليات المحددة في الاتفاق هي من الأولويات. ندعو إلى زيادة تعزيز وجود المرأة في جميع الوظائف والمناصب السياسية بحيث لا يمثل وجودها هذا للحصة الدنيا البالغة ٣٠ في المائة فقط بل يتجاوزها. ويجب أن يكون الحوار بشأن مشروع الدستور شاملا للجميع. ويتطلب ذلك

العرقية والدينية. ومن المشجع أن نرى المشاركة المتجددة في العملية الانتقالية وفترة الإعداد التي تسبق الانتخابات. ومع ذلك، وكما أشار أحد مسؤولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن حق مؤخرا، فإن الخطة الانتقالية لا تعني الكثير بدون اتفاق السلام. ولذلك، نشجع القوى السياسية المالية على مواصلة الحوار ومضاعفة جهودها من أجل التنفيذ الكامل لجميع أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وفي الختام، وبالنظر إلى الحالة الإنسانية والتقييم الاجتماعي والاقتصادي الوارد في تقرير الأمين العام (S/2023/21)، يود وفد بلدي أن يشدد مرة أخرى على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وعليه، يمكننا بالتأكيد أن نستخلص دروسا قيمة من مشاركة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مع منطقة الساحل. ونتمنى كل الخير لمالي وللشعب المالي في التغلب على فترة التحدي.

السيد بيريس لوس (إكودور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأرحب أيضا بممثل مالي والسيدة أميناتا شيخ ديكو، ممثلة المجتمع المدني من مالي.

وأعرب عن التعازي لحكومة نيجيريا ولأسر ذوي الخوذ الزرق الذين قضوا أو جرحوا في الهجوم الذي وقع في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وتدعم إكودور أيضا أسر أفراد حفظ السلام الذين تكبدوا خسائر أثناء اضطلاعهم بولياتهم.

إن تحليل الحالة في مالي المقدم اليوم يجسد ازدياد تعقيد البيئة الأمنية. وندين حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، ولا سيما تلك التي تستهدف البعثة. إن تلك الحملات تهدد أمن أفراد البعثة، كما شهدنا في منطقة موبتي، التي لحقت بها أضرار بسبب انتشار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويساورنا القلق إزاء تزايد عدد تلك الحوادث، ونحيط علما بخطة العمل لمواجهة التهديدات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي وضعتها البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونعيد التأكيد على قيمة الاتصالات الاستراتيجية

وطنيا أكثر شمولاً، وأحرزت تقدماً في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وترحب الصين بتلك النتائج الإيجابية. لا يمكن تحقيق انتقال سياسي بين عشية وضحاها. فمن الضروري ضمان المشاركة الواسعة النطاق، ومراعاة مصالح جميع الأطراف، وحماية الوحدة والاستقرار، ومعالجة الخلافات من خلال الحوار والتشاور، مما يهيئ الظروف المؤاتية لإجراء الاستفتاء الدستوري والعملية الانتخابية.

وعند تقديم الدعم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة مالي ومليكتها. وينبغي للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يواصلوا الاضطلاع بدور بناء. إن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي له أهمية حيوية. ونرحب بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية لإعادة فتح آلية الحوار، بما في ذلك لجنة رصد الاتفاق، ونشيد بالدور الهام الذي تضطلع به الجزائر في قيادة فريق الوساطة الدولي، وننتطلع إلى مساهمات أكبر من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثانياً، يجب على مالي أن تعزز بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. وفي الآونة الأخيرة قامت مالي بعمليات لمكافحة الإرهاب في موبتي وميناكا وغاو، ضمن مناطق أخرى، من أجل الحفاظ على الاستقرار المحلي وحماية المدنيين. تستحق تلك الجهود منا التقدير الكامل. ومع ذلك، لا تزال القوى الإرهابية متفشية وتقوم على نحو مستمر بمضايقة القرى وخطف ومهاجمة المدنيين. وتمتد هذه التهديدات الأمنية إلى البلدان المجاورة. تقف مالي في طليعة جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. إن دعم مالي في مكافحة الإرهاب هو حماية للسلام الإقليمي. فينبغي للمجتمع الدولي أن يساعدها في تعزيز بناء قدراتها على مكافحة الإرهاب، وأن يوفر لها الدعم المالي والمادي والاستخباراتي واللوجستي ويحترم حقها السيادي في الانخراط في التعاون الأمني الخارجي. وينبغي لبلدان المنطقة أن تحافظ على زخم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأن تحقق التآزر فيما بينها.

ثالثاً، ينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تحسين أدائها في مجال حفظ السلام. وقد عملت البعثة بدأب تحت قيادة الممثل الخاص

مشاركة جميع الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء.

وفيما يتعلق بالإصلاح الانتخابي، نؤيد العمل المشترك بين بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة المشاركة في الأعمال التحضيرية واللوجستيات للعملية الانتخابية. إننا نقدر دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في حشد الموارد للوفاء بالموعد النهائي الانتقالي في آذار/مارس ٢٠٢٤. وينبغي للمجلس أن يتخذ التدابير اللازمة لزيادة قدرات بعثة الأمم المتحدة، التي تواجه صعوبات تشغيلية على صعيد الأفراد والمعدات والنقل والإمدادات.

وأخيراً، ندعو إلى وضع حد لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وندعو على وجه الاستعجال إلى تعزيز التعاون بين قوات مالي وبعثة الأمم المتحدة وتعزيز دعم المجتمع الدولي، وذلك من أجل تهيئة الظروف اللازمة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية التي تفاقم بسبب زيادة عدد المشردين داخلياً. إن النساء والفتيات هن دائماً الأكثر تضرراً في مثل هذه الحالات.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته. وقد استمعنا باهتمام إلى ملاحظات السيدة أميناتا شيخ ديكو. ونرحب في جلسة اليوم بمشاركة وزير خارجية مالي، السيد عبد الله ديوب. إن إحاطته اليوم ستساعد المجلس على الفهم الكامل والدقيق للحالة في مالي واحتياجات هذا البلد.

ذكر الممثل الخاص واني في إحاطته أن مالي قطعت أشواطاً كبيرة في تعزيز الانتقال السياسي، مما أعطى دفعة لعملية السلام ومكافحة الإرهاب، وهو ما لم يكن ممكناً لولا الجهود المشتركة التي تبذلها حكومة مالي والمجتمع الدولي. وبينما نتكلم الآن تقف العملية السياسية وعملية السلام في مالي عند منعطف حاسم. فالعمليتان تتطلبان الاهتمام والدعم المستمرين من المجتمع الدولي. يجب أن نساعد حكومة مالي على التصدي بالشكل السليم لمختلف التحديات التي تواجهها.

أولاً، يجب أن تحافظ مالي على الوحدة والاستقرار. وقد شرعت مالي في الآونة الأخيرة في العملية الدستورية، وأنشأت مجلساً انتقالياً

إحاطتیهما الزاخرتين بالمعلومات، وأرحب بمعالی السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

لقد كانت مالي بلدا يحظى بالأولوية للتعاون السويسري وشريكا له منذ عام ١٩٧٧ - أي لأكثر من ٤٠ عاما. وحيث تنشط سويسرا بشكل أساسي في مناطق سيكاسو وموبتي وتمبكتو فإنها ملتزمة بمكافحة الفقر فيها، مع التركيز على التعليم المحلي والتنمية الاقتصادية والسلام المستدام واحترام حقوق الإنسان. ولا يزال الطريق طويلا لتحقيق ذلك السلام. وأعنتم هذه الفرصة لأقول إننا نتعاطف مع جميع أسر الضحايا وأعضاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقواتها والسكان المدنيين الماليين. ونرحب بالخطوات التي اتخذت للمضي قدما بالانتقال السياسي، ولا سيما سن قانون انتخابي ومشروع الدستور واستكمال القائمة الانتخابية. وينبغي المضي قدما بهذا المسار في عملية شاملة ومحيدة وشفافة ومحددة زمنيا. ونحث السلطات على العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط رئيسية.

أولا، يظل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي حجر الزاوية للسلام والديمقراطية والازدهار في مالي. ويظل الالتزام المستمر للأطراف الموقعة بإحياء تلك العملية أمرا حاسما وملحا. ونرحب بالجهود التي تبذلها الوساطة الدولية في ذلك الاتجاه، وندعو إلى التشغيل السريع للجنة المخصصة واستئناف الحوار المنتظم بين الأطراف. وسويسرا مستعدة لدعم تلك العمليات. ونرى علامات مشجعة على تمثيل المرأة ومشاركتها النشطة. ومن الضروري إشراكها على جميع مستويات صنع القرار وتعميم قدراتها وإسهامها في جميع العمليات.

ثانيا، إن استمرار انعدام الأمن، بما في ذلك خطر الإرهاب، يبعث على القلق. فيقوض انعدام الأمن وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان جهود السلام، وهو ما يدفع السكان المدنيين ثمنا باهظا له. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الإفلات من العقاب دورا في إدامة دورات العنف. وببلغنا تقرير الأمين العام (S/2023/21) بأن الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك

واني لصون السلام والاستقرار في مالي. ومع ذلك تواجه الدولة العديد من المشاكل والتحديات الجديدة. ويقدم أحدث تقرير للأمين العام عن الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة (S/2023/36) سلسلة من التوصيات بشأن تعزيز عملها وإعادة تشكيلها. إن تحسين أداء البعثة في مجال حفظ السلام هو أمر يشترك جميع أعضاء المجلس في التطلع إليه. فينبغي أن نغتنم الفرصة التي يتيحها هذا الاستعراض الداخلي لتعزيز تشكيل البعثة على أعلى مستوى، وتبسيط وتحسين ولايتها، وتركيز مواردها وقوتها على المهام الأكثر محورية وإلحاحا، ومن ثم الخروج بخطة عملية وقابلة للتطبيق. وينبغي للمجلس أن يأخذ بجدية ورقات المواقف ذات الصلة التي قدمتها حكومة مالي. وينبغي للمجلس عند إعادة تشكيل البعثة أن يستجيب بالكامل لآراء مالي وأن يراعي شواغلها المشروعة. وقد أشار التقرير إلى المشاكل التي تواجهها البعثة في العمليات الجوية والبرية وفي تنفيذ اتفاق مركز القوات. فينبغي حل هذه المشاكل من خلال الحوار والتشاور بين البعثة وحكومة مالي من أجل تهيئة بيئة سليمة تقضي إلى تنفيذ ولاية البعثة.

رابعا، يجب على مالي أن تعزز تميمتها المستدامة. إن مالي تواجه وضعاً اقتصادياً قاتماً، إذ يحتاج ربع سكانها إلى المساعدات الإنسانية. فينبغي أن نعمل معا للمساعدة في التخفيف من صعوباتها، وتأمين الأموال للإغاثة، والحيلولة دون تكرار وقوع كارثة إنسانية في مالي. ومن الضروري زيادة الاستثمار في بناء السلام، ودعم مالي في تنفيذ مشاريع في مجالات مثل التنمية الزراعية والبنية التحتية والتعليم والصحة، ومساعدتها على تعزيز قدراتها الإنمائية. العديد من شباب مالي عالقون في النزاع والعنف والفقر. ومن المهم زيادة دعم السياسات المعنية بهذه الشريحة من السكان والاستثمار فيها. وقد تم الانتهاء في كانون الأول/ديسمبر من المرحلة الثانية من حرم كابالا لجامعة باماكو، الذي هو أكبر مشروع للبنية التحتية التعليمية تم بناؤه بمساعدة صينية في غرب أفريقيا. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للإسهام في تحقيق السلام والتنمية في مالي.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة أميناتا شيخ ديكو على

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد القاسم واني، والسيدة أميناتا شيخ ديكو على إحاطتهما. ونرحب بمشاركة وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، السيد عبد الله ديوب، في هذه الجلسة.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن السلطات المالية مصممة على بذل قصارى جهدها للتصدي للتحديات التي تواجه بلدها، لا سيما فيما يتعلق بالأمن والاستقرار السياسي الداخلي. وقد أظهر المليون التزاماً قوياً باستعادة النظام الدستوري في البلد ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. وتُبدل جهوداً لتنفيذ خريطة الطريق الانتقالية تنفيذاً كاملاً. ويتواصل العمل على صياغة دستور جديد يأخذ في الاعتبار الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر لعام ٢٠١٥.

ومن المهم أن تلتزم القيادة المالية بدعم تلك الوثيقة، التي تظل الأساس لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في البلد. وقد اجتمعت لجنة رصد الاتفاق في نهاية العام الماضي، بعد انقطاع دام عاماً تقريباً، واتخذت بعض القرارات الهامة، بما في ذلك ما يتعلق بعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وندعو الموقعين، ولا سيما تنسيقية حركات أزواد، إلى تجديد مشاركتهم في العمل الموضوعي للجنة. ونأمل أن يتم التوصل إلى حل مقبول للأطراف فيما يتعلق بطرائق عقد الاجتماعات.

ونتفق مع السلطات المالية الحالية على أن مسألة الأمن أولوية قصوى في الفترة الانتقالية. ويواصل البلد كفاحه الشاق والصعب ضد الإرهاب. وبسبب الفراغ الأمني الناجم عن الانسحاب المتسرع للوحدات العسكرية الفرنسية والأوروبية من الأراضي المالية، أصبح الإرهابيون من تنظيم داعش في الصحراء الكبرى ومجموعة نصرة الإسلام والمسلمين أكثر نشاطاً بشكل ملحوظ. وتواصل تلك الجماعات، المنتسبة إلى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة، شن غارات منتظمة ضد المدنيين ووحدات الجيش المالي وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة. ولكن، على الرغم من بعض الصعوبات الواضحة، أثبتت القوات

الجماعات المتطرفة العنيفة، فضلاً عن الجهات الفاعلة الحكومية وأفراد الأمن الأجانب، مسؤولية عن تلك الانتهاكات والتجاوزات. وبغية ضمان حماية السكان المدنيين واستعادة ثقتهم في المؤسسات المالية، تدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثاً، ازدادت الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الاحتياجات الغذائية. ويؤدي انعدام الأمن وتغير المناخ إلى تفاقم أزمة الغذاء والتشريد القسري، مؤدياً إلى وضع أمني أكثر خطورة. ويساورنا القلق لأن ١ ٩٥٠ مدرسة لا تزال مغلقة، الأمر الذي يتضرر منه ما يقرب من ٥٩٠ ٠٠٠ طفل في وسط وشمال البلد. فمستقبل هؤلاء الأطفال، ولا سيما الفتيات، معرض للخطر. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية وحمايتها، وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة.

رابعاً، تشكر سويسرا الأمين العام على الاستعراض الداخلي الجيد للبعثة، الذي يشير إلى أن أولوياتها الاستراتيجية الشاملة لا تزال ذات صلة. وبغض النظر عن تشكيل الولاية والبعثة في المستقبل، هناك نقطتان تبدوان هامتين بالنسبة لنا. أولاً، لكي تفي البعثة بولايتها وتدعم الجهود المالية دعماً فعالاً، يجب أن تتوفر لها الموارد اللازمة. ويجب أن تكون قادرة، بالتعاون مع السلطات المالية، على تهيئة وصون بيئة أمنية تسمح لها بالعمل بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقوم علاقة الثقة المتبادلة بين مالي والبعثة على أساس احترام الاتفاقات القائمة، ولا سيما اتفاق مركز القوات. وحرية تنقل البعثة أمر حاسم للوفاء بولايتها. ولذلك فإن المعايير الأربعة التي حددها الاستعراض الداخلي يمكن أن تشكل الأساس لعلاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين البعثة والبلد المضيف.

ويؤثر انعدام الأمن في مالي على الاستقرار الإقليمي. ويكتسي الدعم المستمر والموحد من مجلس الأمن أهمية حاسمة للسعي إلى فهم مشترك ولتحسين الحالة الراهنة في مالي، من خلال العمل مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين. ويسر سويسرا أن تسهم في ذلك.

لمكافحة الإرهاب في المناطق الوسطى من البلد. كما تواصل أيضا اتخاذ خطوات ثابتة لتحرير المناطق من سيطرة المسلحين في شمال وشرق البلد. ونرى أن الاستجابة السلبية لزملائنا الغربيين للتعاون المعزز بين مالي وروسيا يعدُّ مظهرًا آخر من مظاهر السياسات الاستعمارية الجديدة التي - إلى جانب الفشل في تحقيق نتائج ملموسة للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مالي بعد سنوات من الوجود العسكري فيها - كانت السبب وراء قرار مالي البحث عن شركاء جدد. وببين تقرير الأمين العام عن الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (S/2023/36) عدم فعالية تلك الجهود. وقد شهدنا حالة مماثلة في أفغانستان حيث أدت ٢٠ عاما من وجود الولايات المتحدة إلى فشل تام مقترن بارتكاب جرائم عديدة. وكما هو الحال في أفغانستان، فبالرغم من أنه يجب على مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية ويصلح كل الأخطاء، ما زال اللوم عليها يقع على روسيا بطريقة أو بأخرى.

فعلى عكس بعض زملائنا الغربيين، لا تحاول روسيا التدخل في سياسة مالي أو وضع شروط للمساعدة التي تقدمها والتي من شأنها أن تقوض سيادة البلد. إن علاقاتنا تستند إلى مبدأ التعاون الثنائي المنصف منذ سنوات طويلة، فضلا عن فهم هدفنا المشترك المتمثل في مكافحة شر الإرهاب العالمي. لذلك ليس مفاجئا ألا نسمع أي شكاوى من شركائنا الأفارقة فيما يتعلق بمعايير تفاعلاتنا. إن استخدام محفل مجلس الأمن لتصفية الحسابات مع روسيا ليس سلوكا غير مسؤول فحسب، بل ينطوي على عدم احترام الملايين من المواطنين الماليين.

لقد أحطنا علما بالبيان الرسمي الصادر عن باريس والقائل بأن فرنسا لن تمول بعد الآن برامج المساعدة الإنمائية في مالي. وقد كان رد حكومة مالي مفهوما عندما منعت السلطات في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي المنظمات غير الحكومية التي تتلقى دعما ماديا أو تقنيا من فرنسا من العمل في أراضيها. ومن الواضح أن قرار فرنسا ربما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية في مالي حيث تشير بيانات الأمم المتحدة إلى حاجة أكثر من ٥,٣ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية بينما يبلغ عدد المشردين داخليا الآن ٤٤٠ ٠٠٠

المسلحة المالية في الأشهر الأخيرة أنها قادرة على تحقيق نتائج في مكافحة الإرهابيين.

ونعرب عن دعمنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الرامية إلى مساعدة السلطات المالية والشعب المالي على معالجة المشاكل التي تواجههما، ولا سيما من أجل تحقيق استقرار الحالة. ونحن ندرك التهديدات التي يشكلها الانتشار في مالي، وخاصة في المناطق الوسطى والشمالية، على ذوي الخوذ الزرق. ونشيد بحفظه السلام والجنود الماليين الذين ضحوا بأرواحهم من أجل السلام والأمن في ذلك البلد.

إننا راضون عن التقدم الذي أحرز في الحوار مع الحكومة الانتقالية وعن إحراز تقدم في كفالة مستوى كاف من التنسيق. ونأسف لأن بعض البلدان المساهمة بقوات قررت سحب أو تعليق مشاركتها في البعثة. ونعتقد أن البعثة يجب أن تنقيد تقيدا صارما بولايتها في مجال حقوق الإنسان، أي دعم السلطات المالية في إجراء تحقيقاتها. وتسييس ذلك الملف أمر غير مقبول.

وفي سياق تقييم طرائق عمل البعثة والاستعراض الداخلي للبعثة، نود أن نشدد على أننا نواصل النظر في سبل إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة. ونأمل أن توجه تلك العملية برمتها نحو احتياجات مالي ودعم جهودها. وبما أن رأي الدولة المضيفة حاسم، نعتقد أنه ينبغي مواصلة المشاورات.

وبصفة عامة، نعتقد أن التنفيذ الفعال لولاية البعثة - بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة على استعادة النظام الدستوري وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، فضلا عن مجالات أخرى - لن يكون ممكنا بدون دعم قوات الدفاع والأمن المالية. فهي وحدها القادرة على شن الهجوم المطلوب على الإرهابيين.

وتقدم روسيا مساعدة شاملة للجيش المالي، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرته القتالية وتدريب الأفراد العسكريين. وتلك المشاركة، التي تتم بناء على طلب باماكو وفي امتثال صارم لمعايير القانون الدولي ذات الصلة، تؤدي ثمارها. فتقوم القوات المسلحة المالية بعمليات ناجحة

في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنساء والشباب. وترى اليابان أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥ لا يزال الإطار الوحيد القائم لتحقيق السلام المستدام وكفالة السلامة الإقليمية لمالي. عليه تشجع اليابان جميع الأطراف على مواصلة المشاركة في حوار مثمر وحاسم لأجل تنفيذ اتفاق السلام.

ويساورنا القلق العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في مالي. وتشيد اليابان بالجهود المتواصلة التي تبذلها القوات المالية للتصدي لمشكلة انعدام الأمن. ولكننا نشعر بالقلق إزاء توثيق الأمم المتحدة لانتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن أفراد الأمن الماليين والأجانب قد ارتكبوها. وستواصل اليابان دعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات أفراد الأمن فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية.

لا يزال دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي محوريا نظرا لاستمرار التحديات المتعددة الأوجه في البلد. وتشيد اليابان بجهود البعثة على الرغم من استمرار ارتفاع عدد الضحايا بين أفرادها، الأمر الذي يبعث الشعور بالقلق الشديد من جانب اليابان. كما يظل تصاعد الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع يثير القلق.

تشكر اليابان البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وتشيد بجميع الذين ضحوا بأرواحهم. وبالنظر إلى الصعوبات غير المسبوقة التي تواجهها البعثة، تحت اليابان السلطات المالية على التعاون معها لضمان تنقلها بشكل آمن ودون عوائق في الوفاء بولايتها. كما ندعو البعثة إلى مواصلة تحسين تواصلها مع السلطات المالية والمجتمعات المحلية. ترحب اليابان بإصدار التقرير عن الاستعراض الداخلي للبعثة (S/2023/36) الذي يوفر لنا رؤية واضحة لوضع البعثة ويحدد المعايير التي ينبغي أن تستند إليها مناقشة الخيارات المتعلقة بالبعثة. ونتطلع إلى المشاركة مع زملائنا في مناقشة مستقبل البعثة في الأشهر المقبلة. في الختام، أود أن أشدد على أن المجلس على استعداد لمساعدة شعب مالي وحكومتها. إن تعزيز التعاون بين الماليين والمجتمع الدولي

في الوقت نفسه، لا يزال النداء الإنساني لمالي يواجه نقصا مزمنًا في التمويل.

وتعتزم روسيا مواصلة تقديم الدعم البناء لجهود التطبيع في مالي من خلال مجلس الأمن فضلا عن تقديم المساعدة الثنائية الشاملة لباماكو. ونرى أن تقديم المساعدة الفعالة إلى السلطات المالية لأغراض ضمان الأمن وتنفيذ سياسة متوازنة بشأن المسائل المتعلقة بحل الأزمة من مصلحتنا المشتركة. فبدون جهد جماعي سيكون من الصعب جدا تحقيق السلام والاستقرار الراسخين في جميع أنحاء منطقة الصحراء والساحل التي لم تتمكن حتى يومنا هذا من التغلب على التحديات التي سببها التدخل الغربي غير المشروع في ليبيا في عام ٢٠١١. بيد أننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب على شعوب منطقة الصحراء والساحل أن تضطلع بالدور الرئيسي في تعزيز السلام والأمن هناك. ونواصل دعم دول المنطقة في تنفيذ سياسات مستقلة حقا استنادا إلى مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

أشكر الممثل الخاص واني والسيدة ديكو على إحاطتيهما الثاقبتين. كما أرحب بمشاركة الوزير ديوب في جلسة اليوم. تشاطر اليابان الآخرين الإعراب عن تعازيها على جميع حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم، بما في ذلك وفاة اثنين من النيجيريين مؤخرا.

يظل السلام والاستقرار أملا ورغبة مشتركة للشعب المالي. لذلك، لا مناص من استعادة النظام الدستوري وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون لكي يتسنى للماليين تقرير مستقبلهم بأنفسهم. تشيد اليابان بالتقدم السياسي المحرز، بما في ذلك من خلال مرسوم رئاسي صدر في كانون الأول/ديسمبر لإنشاء لجنة للانتهاك من وضع مشروع الدستور. كما نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لمساعدة السلطات المالية على الالتزام بالموعد النهائي للمرحلة الانتقالية في آذار/مارس ٢٠٢٤. وتشدد اليابان على أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة بصورة بناءة ودون عائق في عملية الإصلاح الانتقالي بما

وتماشيا مع رغبة الحكومة في استعادة النظام الدستوري، عين رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة أعضاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات في ١٠ كانون الأول/يناير ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أول اجتماع مشترك بين الهيئة واللجنة التوجيهية المعنية بالاستفتاء والانتخابات العامة في ٢٣ كانون الثاني/يناير. ويجري اتخاذ الترتيبات لإنشاء مكاتب الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البلد وفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية، بهدف تحسين تنظيم الاستفتاء والانتخابات. كما أود التأكيد على أن عقد مؤتمر اجتماعي من ١٧ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ والاعتماد المرتقب لميثاق بشأن الاستقرار الاجتماعي، بمشاركة النقابات، سيسهم في تهدئة المناخ الاجتماعي. وقد عجلت الحكومة علاوة على ذلك بإعادة تنظيمها الإداري للبلد باعتماد ستة مشاريع قوانين في مجلس الوزراء، لا سيما بشأن تعيين خطوط حدود المناطق المنشأة حديثا.

وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر - وهو موضوع مناقشة مستفيضة في المجلس - أود أن أؤكد رسميا من جديد التزام حكومة مالي بمواصلة تنفيذه الصارم والقاطع، لأننا لا نزال مقتنعين بأنه بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الدائم في بلدنا. وبوسعي أن أؤكد للأعضاء أنه قد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره، لا سيما في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة. وقد قمنا بإدماج ١٧١٨ مقاتلا سابقا من تنسيقية الحركات الأوزادية والائتلاف وتنسيقية الحركات العاملة في قوات الدفاع والأمن الوطنية. وتعمل الحكومة أيضا على وضع برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، فضلا عن برنامج تكامل للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ لترسيخ تعزيز العملية. وبغية الإسراع في تنفيذ الاتفاق، اعتمدت الحكومة قرارا في مجلس الوزراء في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ بإنشاء لجنة مخصصة مسؤولة عن حل القضايا العالقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتسلسل القيادي في قوات الدفاع والأمن الوطنية وإدماج كبار المسؤولين المدنيين من الحركات الموقعة في المؤسسات الوطنية.

أفضل السبل للمضي قدما. وأود أن أؤكد مجددا تضامنا مع شعب مالي وآماله في بناء بلد مستقر ومسالم، فضلا عن دعمنا الفعال للبعثة. أستاذ الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي. السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لكم ولأعضاء المجلس الجدد الآخرين كل النجاح.

تحيط حكومة مالي علما بتقرير الأمين العام (S/2023/21) قيد النظر اليوم. وأشكر أخي، السيد القاسم واني، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته. ترد تعليقات حكومة مالي ردا على تقرير الأمين العام في مذكرة عممت بالفعل على أعضاء المجلس. أود الآن أن أنقل آراء الحكومة في عدة مسائل.

فعلى الصعيد السياسي، أرحب بتوافق الآراء على التقدم الكبير المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتطلعا من الحكومة إلى إعادة بناء الدولة المالية، فإنها تواصل تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية في سياق عملية شفافة وشاملة. في ذلك الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس بأنه عقب تقديم مشروع الدستور الجديد إلى فخامة العقيد عاصمي غويتا، الرئيس الانتقالي ورئيس الدولة، لا تزال اللجنة المكلفة بوضع الدستور الجديد تجري مشاورات مع القطاعات الرئيسية في المجتمع المالي للتوصل إلى نص تأسيسي يحظى بتوافق واسع في الآراء فيما يتعلق بالتطلعات الكبرى للشعب المالي. وبعد انتهاء تلك المشاورات تعترم الحكومة تقديم مشروع الدستور إلى الشعب المالي لاتخاذ قرار نهائي بشأنه من خلال استفتاء من المقرر إجراؤه في آذار/مارس. وتلتزم الحكومة أيضا التزاما راسخا بتنفيذ المبادرات الأخرى ذات الأولوية المدرجة بالفعل في جدولها الزمني، والتي تشمل انتخاب مستشار للمجتمعات المحلية في حيزران/يونيه وانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وأخيرا انتخاب رئيس الجمهورية، المقرر إجراؤه في شباط/فبراير ٢٠٢٤.

عقد اجتماع على المستوى الوزاري للجنة متابعة الاتفاق بدءا من شباط/فبراير ٢٠٢٣ من أجل استئناف الحوار. وأشيد بأعضاء المجلس الذين ناشدوا أشقائنا العودة إلى طاولة المفاوضات حتى نتمكن من مواصلة التعاون للتصدي للتحديات التي نواجهها. وأرحب بالإجراءات البناءة التي اتخذتها الجزائر والجهود الهائلة التي بذلتها للجمع بين الأطراف لإيجاد حل. وإنني أقدر كل الدعم الذي يمكن أن يقدم لنا في ذلك الصدد.

وعلى الجبهة الأمنية، نأسف الحكومة لأن تقرير الأمين العام لم يذكر مرة أخرى جهود وإجراءات قوات الدفاع والأمن المالية لتأمين البلد وحماية المدنيين. وهذا التقدم يبعث على ارتياح كبير لدى الشعب المالي، وإن كنا نسلم بأن تحديات كبيرة لا تزال قائمة في بعض الأماكن. واعتقد أن الموقف الذي اتخذته تقرير الأمين العام يتجلى أيضا في ما سمعته من بيانات الأعضاء على هذه الطاولة. ولم يشيد سوى عدد قليل من الوفود بالعمل الذي قامت به قوات الدفاع والأمن المالية أو أشاد بالآلاف الجنود الماليين الذين لقوا حتفهم في الميدان - واعتقد أن من المهم تسليط الضوء على تلك الحقائق. ولا تزال قوات الدفاع والأمن المالية عازمة على مواصلة أعمالها الهجومية، التي شنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وتهدف إلى منع ومكافحة الهجمات العشوائية والأعمال الانتقامية التي ترتكبها الجماعات المتطرفة ضد سكاننا المدنيين وممتلكاتهم. ولم يؤد الموقف الهجومي الذي تبنته قوات الدفاع والأمن المالية إلى تحييد العديد من الإرهابيين وتدمير ملاذاتهم الآمنة فحسب، بل أفضى أيضا إلى الاستسلام الطوعي للعديد من هؤلاء الإرهابيين، لا سيما في منطقتي دوينتزا وموبتي.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة الجديدة لوسط مالي، كما ذكر الممثل الخاص، تعزز الدولة وجودها في جميع أنحاء الإقليم، خلافا للأرقام الواردة في التقرير. في عام ٢٠٢٢، تحسنت حالة المواقع الشاغرة في وسط البلد بشكل كبير، ويمكن الإطلاع على تفاصيلها في المذكرة المنشورة أمس. ويسهم هذا الوجود المتزايد للدولة في تحسين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان في المناطق التي لا تزال متأثرة بانعدام الأمن.

كما حظيت الجوانب الإنمائية للاتفاق باهتمام متواصل من الحكومة، التي تعمل على النهوض بالتنمية في المناطق الشمالية. ولا تزال الحكومة مصممة على تنفيذ المشاريع الـ ١٦ التي أطلقتها في عام ٢٠٢١، بمشاركة كاملة من الأطراف الموقعة، من أجل تهيئة الظروف المواتية لتحقيق فوائد السلام لجميع شعب مالي.

وعلى الرغم مما أحرز من تقدم لا يمكن إنكاره، يؤسفني أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت انسحاب المجموعات الموقعة من آليات لجنة متابعة الاتفاق. وهذا القرار مؤسف جدا لأنه يتعارض مع الزخم الإيجابي الذي شهد نموا في الأشهر الأخيرة. ونأمل أن نتوصل إلى تفاهم مشترك مع الحركات الموقعة في المستقبل القريب، لأنها بالفعل تتألف من أشقائنا في نفس البلد. ونقدر أيضا مشاركة الحركات الموقعة، التي تتأزر معنا ونتحذ في نفس الحكومة.

وفيما يتعلق بالمسألة المحددة التي أثارها ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بطلبه أن تشارك الحكومة على مستوى مناسب في لجنة متابعة الاتفاق، أود أن أشير إلى أن الحكومة لا تزال ملتزمة بتنفيذ الاتفاق. وأود أن أوضح الحالة. نحن الدولة، لكن الأطراف الأخرى هي حركات موقعة. وأشارت الحكومة إلى أنه لكي يشارك وزير من الحكومة المالية في اجتماعات لجنة المتابعة، فإنها ترغب في حضور القادة الرئيسيين للحركات الموقعة. هناك خلل لأنه في كل مرة ترسل الحكومة المالية وزراء، نجد في المقابل خبراء. وبوصفنا دولا، ينبغي لنا جميعا أن نفهم أن هناك بروتوكولات تنظم التعاون في ذلك الإطار. ومالي لم تطالب بأي شيء سوى المعاملة بالمثل. وفي حالة حضور قادة الحركات الموقعة الرئيسيين، سترسل مالي أيضا أعضاء من الحكومة. وذلك لا علاقة له على الإطلاق بمستوى التزام الحكومة، لأنه عندما يشارك خبير، فتكون لهم السلطة الكاملة لاتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل. ويسعدنا لو كان الأعضاء أكثر دراية بالحالة، ولكن هذا كل ما أود أن أقوله بشأن تلك المسألة المحددة.

وفيما يتعلق بتعليق عمل لجنة متابعة الاتفاق، طلبت مالي من الجزائر، بصفتها قائدة جهود الوساطة الدولية ورئيسة لجنة المتابعة،

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، التي ورد بشأنها الكثير من التعليقات من الأعضاء حول هذه الطاولة، فإن الانخفاض بنسبة ٥٨ في المئة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي أشار إليها الأمين العام لا يعزى فقط إلى العمليات الهجومية التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن المالية ضد الجماعات المتطرفة، في امتثال صارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بل لتعزيز وجود الدولة على جزء كبير من أراضي البلد، على الرغم من التحديات الأمنية. وأؤكد للمجلس أن حكومة مالي، بينما تعارض بشدة فكرة استغلال المسألة أو تسييسها، ستواصل العمل بلا كلل من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على أرضنا وفقاً لقيم مالي الإنسانية المتوارثة، على النحو الذي أعيد تأكيده في التزاماتنا الوطنية والدولية المعاصرة. وفيما يتعلق بالعدالة والتعويضات، كما أشار الممثل الخاص للأمين العام، سن رئيس المرحلة الانتقالية قوانين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ وضعت القواعد العامة للتعويضات عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد للمجلس أن مالي لا تزال وفيه لالتزامها بالوحدة الأفريقية والسلام وسياساتها القائمة على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز العلاقات الودية القائمة على الاحترام والثقة المتبادلين. وبهذه الروح قرر الكولونيل غويتا، رئيس الحكومة الانتقالية، منح العفو باستقلال كامل عن ٤٩ إيفورياً أدينوا بموجب نظام العدالة المالي والغائها بالكامل.

وأود الآن أن أبدي بعض الملاحظات الأولية بشأن تقرير الأمين العام عن الاستعراض الداخلي للبعثة (S/2023/36). لقد أحاطت حكومة مالي علماً بالتقرير. ونلاحظ للوهلة الأولى أن مقترحاته لا تأخذ في الحسبان التوقعات المشروعة لشعب مالي، التي كما يعلم المجلس تتعلق بالأمن أولاً وقبل كل شيء. والحقيقة هي أن خيارات الأمين العام لإعادة التشكيل تقتصر في معظمها على تغيير عدد الموظفين في البعثة أو تحويلها إلى بعثة سياسية خاصة، وهي في الواقع ليست بعيدة عن الوضع الراهن الفعلي الذي لم يستجب حقاً للحالة.

وتود حكومة مالي أن تشير إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه البعثة هو قدرتها على تكييف ولايتها مع الظروف الأمنية التي تنتشر فيها، وإن تحسين ذلك، كما نعلم جميعاً، يتطلب تغييراً في عقيدة هذا المجلس وقواعد الاشتباك، ولكنه يتطلب قبل كل شيء إرادة سياسية حقيقية لمساعدة بلدنا على الخروج من الأزمة. يجب أن يكون هناك

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، التي ورد بشأنها الكثير من التعليقات من الأعضاء حول هذه الطاولة، فإن الانخفاض بنسبة ٥٨ في المئة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي أشار إليها الأمين العام لا يعزى فقط إلى العمليات الهجومية التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن المالية ضد الجماعات المتطرفة، في امتثال صارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بل لتعزيز وجود الدولة على جزء كبير من أراضي البلد، على الرغم من التحديات الأمنية. وأؤكد للمجلس أن حكومة مالي، بينما تعارض بشدة فكرة استغلال المسألة أو تسييسها، ستواصل العمل بلا كلل من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على أرضنا وفقاً لقيم مالي الإنسانية المتوارثة، على النحو الذي أعيد تأكيده في التزاماتنا الوطنية والدولية المعاصرة. وفيما يتعلق بالعدالة والتعويضات، كما أشار الممثل الخاص للأمين العام، سن رئيس المرحلة الانتقالية قوانين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ وضعت القواعد العامة للتعويضات عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالتحديات التشغيلية التي تواجهها البعثة، أشير إلى أن تقرير الأمين العام يقرّ بالتطور الإيجابي للإجراء الجديد لطلب الرحلات المتفق عليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والذي مكن من زيادة عدد الطلبات الجوية المعتمدة. وأعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يسجل الأخبار الطيبة بدلاً من مجرد التركيز على ما يسمى بالعقبات والقيود، ويمكن أن تعزى تلك النتائج الإيجابية إلى تركيز الإجراء الجديد على تحقيق اللامركزية في التنسيق وتوضيح المسؤوليات. وينتقص من هذا التقدم المشجع للأسف حقيقة أن البيانات التي تجمعها الطائرات المسيّرة تكون أحياناً جزئية أو غير قابلة للاستخدام، وأعتقد أنه ينبغي تعزيز التعاون في هذا الصدد. وأود أن أذكر المجلس بأنه طلبات الطائرات المسيّرة استؤنفت على الرغم من كل شيء، ويمكننا أن نأمل في أن تتحقق توقعات مالي. وأود أن أذكر المجلس مرة أخرى بأن الإجراءات التي تتخذها حكومتي حاسمة الأهمية إلى حدّ أن شواغل الأمن الوطني تملحها علينا، وما زلنا على استعداد للعمل مع البعثة لتحديد الحلول اللازمة للمضي قدماً.

وقبل أن أنهى بياني، أود أن أعرب عن دهشة وفد بلدي الكبيرة عندما اكتشف أن مواطنة مالية ستقدم إحاطة إلى المجلس في جلسة اليوم، ولا بد لي من القول إننا لم نبْلغ بذلك. ونحن لا نعرفها ولا نعرف المنظمة التي تمثلها أو التي كانت تتكلم باسمها، ونشك ببطبيعة الحال في تمثيلها ومصادقيتها في المثل أمام المجلس. ومن المهم لأعضاء المجلس أنفسهم أن يتذكروا أن استخدام المجتمع المدني سعيًا وراء أجندات خفية لا يخدم قضية المجتمع المدني. وقد كان بإمكانها بدلاً من ذلك أن تلتقي بالسلطات المالية لكي نعمل معاً لحماية المجتمع بأسره.

وغني عن القول إن مالي بلد قديم ذو تراث متعدد الطوائف، وبلد متعدد الأعراق ذي فسيفساء من الشعوب. ولن تشارك حكومتنا ولا حتى جيشها في قتال أي جزء من سكانها. وأعتقد أن الأشخاص ذوي الأجندات الخفية الذين نجحوا في أماكن أخرى في تأليب المجتمعات ضد بعضها بعضاً وخلق حروب عرقية حاولوا أن يفعلوا الشيء نفسه في مالي. لكن ذلك لم ينجح. وسواصل الجيش المالي، وهو قوة محترفة متعددة الأعراق، العمل للدفاع عن جميع الماليين - عن المجتمع المالي بأسره - لتعزيز تماسكنا الوطني. وأعتقد أن ما يحتاج إليه البلد اليوم ليس رسائل الانقسام بل الرسائل التي توحدنا. وستواصل مالي العمل لتحقيق تلك الغاية في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وبهدف التقريب بين الماليين. ونأمل في أن يتمكن المجلس أيضاً، في إطار شراكتنا، من استعراض أساليب عمله بغية تعزيز تعاونه مع بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

استعداد حقيقي بين البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية للتعاون على أرض الواقع وتغيير الوضع. ومن هذا المنطلق، أسهمت حكومة مالي إسهاماً إيجابياً في المشاورات المتعلقة بالاستعراض الداخلي، على أمل أن تستجيب لتطلعات شعب مالي. وللأسف لم يحدث ذلك. بيد أن حكومة مالي ستبقى مفتحة على الحوار مع الأمم المتحدة في الأشهر المقبلة لتحديد سبيل للمضي قدماً.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد خيار شعب مالي السيادي في التحكم في مصيره. وستواصل الحكومة، تحت سلطة وتوجيه رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس دولة مالي، مواصلة إجراءاتها الحالية التي ينبغي أن تتوج بالعودة إلى نظام دستوري سلمي وآمن. كما أننا لا نزال ملتزمين بالدفاع عن أراضينا الوطنية، وحماية الشعب وممتلكاته، وتنفيذ اتفاق السلام، واحترام حقوق الإنسان وضمان احترامها، وتحسين حكم البلد والظروف المعيشية لمواطنينا. ولتحقيق تلك الأهداف الطموحة، تظل حكومة مالي مستعدة للتعاون مع جميع شركائها - وأكرر، الجميع - بما في ذلك جيراننا وبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية، مع الاحترام الصارم لسيادة مالي وخياراتها الاستراتيجية وخيارات شركائها ومصالح شعب مالي.

وأود أن أذكر المجلس مرة أخرى بأن رئيس الحكومة الانتقالية أرسى ثلاثة مبادئ رئيسية ستحكم علاقاتنا مع شركائنا في المستقبل، أحدها هو التعاون فيما بين الدول - وهو ذو صلة بالتعليقات التي استمعتُ إليها حول هذه الطاولة فيما يتعلق بالتعاون بين مالي وروسيا. ولن تستمر مالي في تبرير اختياراتها للشركاء. فنحن نتخذ تلك الخيارات على أساس سياقات محددة، وكما أشار ممثل روسيا من فوره فإن التعاون في مجالي التدريب والمعدات يجري في ظل الاحترام الكامل للمعايير الدولية. ونأمل أن يتم فهم ذلك من أجل تمكين بلدنا من المضي قدماً وضمان أمنه. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري لجميع أصدقاء مالي، الثنائيين والمتعددي الأطراف، على الجهود الكبيرة التي بذلوها لدعم إنهاء الأزمة. وأخيراً، أود أن أشيد بذكرى جميع ضحايا الأزمة في مالي - مدنيين وعسكريين، أجنبين وماليين - الذين ضحوا بأرواحهم في ساحة المعركة.